

حسين رؤف رضا

## اختلاف رب الدين في الإسلام

عنه

### رب اليهود

الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم خاتما للمرسلين . ونزل عليه القرآن مصدقا لما أنزل من قبل في التوراة والإنجيل ومهيما عليه . وعهد بقوله جل ثناؤه «واتزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» (١) إلى رسوله عليه الصلاة والسلام . أن يفصل ما أجمله القرآن من الأحكام التي أكمل بها الإسلام ، واستقر بوحيا التطور في الشرائع . الذي اقتضته حال الإنسانية في مختلف عصورها حتى بلغت الغاية من رشدتها . وأكد أصل الدين الواحد من التوحيد ومكارم الأخلاق ومصالح الناس .



وإذا كان الانتفاع بالأموال من ضرورات الحياة في المجتمع البشري . وتفاوت الناس فيما يملكون من المال وفيما يحسنون من إصلاح شأنه حقيقتين تطبقان على الأمم كافة . فثم أوساط يجدون ما يتفقون وما يستثمرون . وآخرون

(١) سورة النحل الخ

(٢) تسمي القرص . ح ١٦ ص ١٦٤

أغنياء منهم من لا يستطيعون تجميع ما يملكون ، ويحاربهم كثيرون يعوزهم ما يتفقون أو يستثمرون ، وإذا جعل الله تعالى لكل أمة شرعة ومنهاجا ، فقد بينت التوراة من أحكام المال وتدواله ، ما يناسب حال بني إسرائيل من الهدى عند إنزالها ، ونهت عن أخذ الربا من اليهودي . أما المقترض الأجنبي فتم نص على أخذ الربا منه . ثم جاء القرآن فبين أن اليهود خالفوا عن تحريم الربا ، وأنهم انتحلوا كذبا أحكاما نسبوها إلى كتابهم يستبيحون بها أن يبخسوا غيرهم من الأميين أماناتهم . ثم فصل الإسلام شريعته الخالدة في المال ، وأكملها وأظهر منها ما لم يبلغه علم اليهود أو غيرهم من كتابهم . فوردت نصوص الإسلام صريحة قطعية تحرم على الدائن أخذ الربا وعلى المدين إتياءه . ولكنه قصر هذا التحريم على القروض ونحوها . وأخرج منه البيوع الآجلة فلا يعتبر فرق الثمن فيها من ربا الدين ، وإنما أطلقت السنة اسم الربا على ما حظرت من بعض أنواع البيوع الخاصة ، التي تخلو من خصائص الربا المعهود في القروض . مما يجعل للربا في شأنها معنى الحرمة والمخالفة عن حدود الشريعة في تنظيم التجارة ، ويذر الربا لفظا مشتركا في الفقه يطلق على أنواع من المخطورات المختلفة ، لكل نوع مصطلحه الخاص وأحكامه المتميزة . التي يجب التحرز من خلطها بغيرها ، لتبين حقيقة التنظيم الإسلامي لما يقابل أبواب الربا من الجوانب الاقتصادية .



## ٢ - مزايا المستشرقين

نجد الباحثين من أهل الكتاب الذين يضيقون بالإسلام ، ينكر بعضهم وجود نظام اقتصادي فيه ولا يرون في تعاليمه إلا وصايا خلقية بالتعاطف والمواساة بين المسلمين ،<sup>(١)</sup> ويحدد هؤلاء قيام دولة الإسلام باقتصادها المكين قرونا كثيرة ولا يحيطون بشيء من نظم هذا الاقتصاد في تميزها وعلوها في شأن الربا وغيره .



ويعرض بعضهم ما شرع الإسلام من أحكام الربا ، ولكنهم لا يدركون الفرق بينها وبين ما يعزفون من رباهم ، فتجد في بعض معاجمهم<sup>(٢)</sup> أن الربا في الشريعة الإسلامية هو زيادة في كيل أو وزن أحد العوضين المتماثلين في عقد مبادلة تكون الزيادة مشروطة فيه بغير مقابل ، ويصدق هذا التعريف على نوع واحد من ربا البيوع ، هو ربا الفضل ، الذي يحرم زيادة المقدار في بعض عقود الصرف والمقايضة ، ويضيق هذا التعريف عن ربا النسئنة الذي يحرم التأجيل في عقود الصرف والمقايضة بصفة عامة ، ومع أن هذا التعريف لا ينطبق أيضا على

(١) الإسلام والرأسمالية . مكسيم رودنسون . تعريب نزيه الحكيم . ص ٥

(٢) Dictionary Of Islam, T. P. Hughes, London. 1935, P. 544.

ربا القروض ، الذي يحرم زيادة الدين مقابل تأجيله ، إلا أن صاحب المعجم ذهب إلى أن معنى الربا الذي أثبتته للشرعية ، هو المعنى ذاته للربا من قرض النقود الذي حرّمته التوراة .  
وتفرقت بهم سبل الظن من بعد ذلك اللبس .

فذهب فريق إلى أن تحريم الربا في الإسلام ما جاء إلا على التدرّج ، وأن آيات التحريم المدنية ، ومنها آيات سورة البقرة التي قيل إنها آخر ما نزل من آيات القرآن وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قبض من قبل أن يبين أحكامها ، تدل هذه الآيات على قلة تأثيرها بما كانت عليه حال الربا في مكة قبل الهجرة ، وأنها جاءت أكثر تأثيراً بفقهاء اليهود المقيمين بالمدينة ، بعد إذ توفقت إحاطة النبي صلى الله عليه وسلم به ، ويزعم هؤلاء أن التأثير اليهودي في التكملة الأخيرة لأحكام الربا يبدو غير منكور. <sup>(١)</sup> ويريدون بكل أولئك أن يوهبوا من يتولاها بأن أحكام الإسلام ليست وحياً من عند الله الذي وسع كل شيء علماً ، وإنما اشتريها محمد صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه ، فاستلهم بيته بمكة شيئاً يسيراً ، ثم استوحى موفور علم اليهود بالربا ، وهم يجاورونه بالمدينة ، ويجاوز هؤلاء ما سجله الإسلام على اليهود من حرصهم على كتمان التوراة وكذب بعضهم علماً فيما تردوا فيه من خطيئات الزنى والربا وبخس الأُميين أماناتهم ، ويفترضون ما لم تشهد به الآثار ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم عكف على دراسة شيء من فقه اليهود في الربا . وإنما يبيّتهم أن يعلموا اختلاف ما جاء به الإسلام عما يعلمه أحبارهم ، وسبقه في تكامل أحكامه في الربا لم تعرفه سائر الشرائع .

وكذلك قال قائل من الفرنسيين إن تحريم الإسلام للربا إنما يبرره ما جبل عليه المستقرضون في الشرق من عدم التحوط ، الذي جعل من نظام الربا أداة استغلال لهم وسبب إملاق ، <sup>(٢)</sup> ويصدر هذا القول بدوره عن إيهام بأن الإسلام لم يشرعه الله تعالى هدى للناس كافة ، وإنما وضعه النبي عليه الصلاة والسلام بقدر ما يصلح شؤون الشرق وحده الذي عاش فيه ، ولو أحاط ذلك القائل بما جاء به الإسلام من أحكام هذا الربا على حقيقتها ومدى تطورها بالنسبة إلى ما عليه اليهود والنصارى في الربا وتبين كيف طفق عاهلان كبيران من مشرعي قومه يضعان القوانين التي تحظر الربا في بلادهم وتختص اليهود بتدابير مشددة تكفهم عن أخذه ، وما سُنّت تلك التشريعات إلا من بعد أن شخص واضعهاا بجميتها إلى الشرق وقدر لها المكث سنين بين المسلمين <sup>(٣)</sup> فيه وتاريخ ما ذاقه أهل الغرب ببلاد أوروبا ، سواء في عصور وثنيته ومن بعد نصرانيته ، شاهد على ما هو أفدح مما أصاب الشرق من بلايا الربا ، ولا يزال مشرعوهم وأحبارهم يجهدون في مكافحة الربا ، ولا يجدون في الناس ما يغمره قوله من التحوط ، الذي يعوز الشرقيين عنده ، ليخلص معه الربا من مساوئ الاستغلال والإملاق .

(١) Shorter Encyclopaedia Of Islam, H. Gibb, J. Kramers. Leiden, London 1961, P. 43.

(٢) Droit Musulman, Raymond Charles, Paris. P. 86.

(٣) وأولها لويس التاسع الذي أصدر مرسوما سنة ١٢٥٤ يحظر الربا كله على النصارى واليهود جميعاً ، بعد اذ جاء مصر في الحروب الصليبية . وأسر بالمنصورة واقام بفلسطين في سنة ١٢٥٠ — ١٢٥٢ م ، والثاني نابليون بونابرت حيث أقام على رأس حملته بمصر خلال عامي ١٧٩٨ و ١٧٩٩ م اتصل فيها برجال الازهر الشريف أوثق اتصال . وعاد إلى فرنسا ليصدر مرسوما في ١٧/٣/١٨٠٨ لمكافحة ربا اليهود الفاحش ، وأنظرهم الى عشر سنين تجربة يصلحون خلالها ويكفون عن أخذه . انظر Traite de L'usure تأليف M. Petit ص ١٠ ، ص ٤٤٧



آخر إلى أن تحريم الربا بكافة أشكاله هو من العقوبات التي تعوق الإسلام عن الأخذ بمقتضيات العمران الحديث ، وأهاب بالفقهاء المحدثين ، أن يبذلوا الجهود الطائلة لابتكار التفريعات الدقيقة ، التي تعينهم على إباحة الفائدة غير الربوية ونحوها من النظم الجديدة ، أسوة بما صدر في زعمه من فتاوى ، بأنه ليس في التأمين على الحياة ، وفي أرباح صناديق التوفير أو الإدخار ما ينافي الشرع ، وبأن الحكومة العثمانية كان مباحا لها أن تعقد قروضا في صورة سندات تدفع لحاملها أرباحا سنوية عنها . ويتحرر المسلمون من إفسار المبادئ المتشددة التي اقتضت المراكشين أن ينكروا على سلطانهم أمره بتأسيس بنك يعطى فوائد مالية ، باعتباره من كبائر ما حظره الإسلام .<sup>(١)</sup> ويوهم هذا القول بأن المسلمين بحاجة إلى التطور الذي سلكه غيرهم إلى قصر الربا على ما فحش من الفائدة ، وإباحة العادل منها ليمكث رأس المال في أسواق التمويل الاقتصادي .<sup>(٢)</sup> ولكن ما شرعه الإسلام من أحكام الائتمان التجاري التي ما عرفها اليهود ، تجعل للمسلمين إن أخذوا بأحسنها فليس بهم .... الخ أدنى حاجة إلى ما استباحه غيرهم من الربا ، وأسفار التاريخ شاهدة بأن اقتصاد الأمم الإسلامية لم يأتئه التخلف من تطبيق تلك الأحكام ، وإنما أصابه الوهن من تعامل المسلمين ، دولا وأفرادا بربا الديون المحرم عليهم .

وجادل القوم في ربا البيوع ،<sup>(٣)</sup> مع أنه ليس كمثل أبوابه من شيء يعلمه اليهود ، ويأتي بيان بطلان زعمهم هذا ، في محله من دراسة تلك الأنواع من الربا .



### ٣- القول بوحدة الربا والاختلاف في أصله



تصدى علماء المسلمين لتلك المزاعم وبينوا أوجه البهتان فيما ادعته من أخذ عن اليهود فيما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من أبواب الربا ، بيد أن جدال أصحابها لفت الباحثين عن التفكير في حقيقة ما جاء به الإسلام متميزا عما في صحف اليهود ، ومتطورا عما بلغوه في تفسيرات أحبارهم وأعراف أسواقهم ، ووجدوا أكثر مفسري القرآن لم يعرضوا لبيان الربا ، الذي نهى عنه بنو إسرائيل في قوله تعالى : « فَبَطَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا . وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا »<sup>(٤)</sup> وإنما قالوا

(١) العقيدة والشرعة ، جولدتسيير ، الترجمة العربية ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ و ص ٣٦٠ (١٢).

(٢) Evangelisches Soziallexikon. Von Fharckenberg, S. 547, L. de Bellefonds.

(٣) Traite de Droit Musulman Compare. Paris 1965 Li ver 1 P. 221

(٤) الآيات من سورة النساء - ١٦٠ .

إن الآية تدل على أن الربا كان محرماً على اليهود كما هو محرم علينا ، وأن النّهي يدل على حرمة الربا المنهى عنه وإلا لما تواعد سبحانه وتعالى بالعذاب على مخالفته .

ورأى بعض الفقهاء عبارات التوراة في النبي عن الربا تشبه في معانيها ومؤداها عبارات القرآن ، وأن الحكمة في نهي اليهود عن الربا هي دفع الظلم والاستغلال عن المحتاج ، وهي الحكمة عينها التي صرح بها القرآن في قوله تعالى لمن أربوا : « وَإِنْ تَبْتِمُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » يعني لا تظلمون في أخذ الربا ، فإن ما يقبضه المرابي من الربا هو بمثابة الأموال التي تصل إليه بالغصب والسلب ، وتوبة المرابي سبيلها أن يرد الربا على من أربى عليه ، فإن أيس من وجوده فليصدق بذلك عنه .<sup>(١)</sup> وخلصوا من ذلك إلى أن الربا الذي حرم على اليهود ، هو نفسه الذي حرم على المسلمين ، والشرائع يصدق بعضها بعضاً ، إذ كل في الأصل من عند الله تعالى .<sup>(٢)</sup>

وكان للقول بوحدة الربا في الإسلام آثاره في دراسة أصول أحكامه وتحديد نظريته لدى كل من رجال الفقه الإسلامي والقانون المدني جميعاً ، فقد جعل فريق ربا البيوع راجعاً إلى ربا الدين ، وجهدوا في إثبات خصائص ربا الدين في ربا الفضل وربا النسئته معاً ، فترخصوا في تكييف الفضل في البيوع الربوية ، وهو زيادة مقدار ، ورأوه يشبه زيادة القيمة في ربا القروض ، وحاولوا في جهد غير يسير أن يضعوا تعريفاً موحداً لجميع أنواع الربا ، وأدى كل أولئك إلى الخلط في الأحكام وإلى المشقة في ردها إلى أصولها والوقوف على حكمة كل منها . ولم يستقم لفقهاء القانون أن يضعوا أنواع الربا موضعها الصحيح في إطار عرضها المقارن بالقوانين ، فجاء ربا البيوع في كتابتهم حداً شرعياً مانعاً للغبن ، وأقاموا على ذلك أصلاً عاماً نسبوه إلى الشريعة ، يوجب تعادل التزامات الطرفين في العقود ، وإذا وجدوا عقد العرض ليس من البيوع التي يقتصر عليها الربا ، قالوا إن ربا القرض ، وهو أصل الربا كما تعرفه الشرائع والقوانين ، يدخل في ربا البيوع شرعاً من باب القياس .<sup>(٣)</sup>

ولكن هذا المجال الذي تتغاير فيه فروع الشرائع ، يقتضي أن نحذر الفتنة عن بعض ما جاء به الإسلام<sup>(٤)</sup> وأن نحيط بأحكامه كما فصلت في القرآن والسنة تفصيلاً ، وعندها يستبين ما فيها من الأحكام الذي يميز كل نوع من (الربوات) من غيره ، ومن التطور الذي لم يقتصر على ما استحدث من الربا في البيوع مختلفاً عن الغبن ، بل أضاف إلى ربا الدين من الخصائص ما عدل من طبيعته وحكمته جميعاً . ويشرق من كل أولئك نور الإعجاز الذي يشهد بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما بلغ من تلك الأحكام الاقتصادية التي أوحاها اللطيف الخبير ، ودقة حكمة بعض منها على أفهام المخاطبين من المسلمين حين شرعها وعلى كثير منهم ومن غيرهم حتى اليوم . ونفرغ في هذا البحث لربا الدين ، الذي مهّر اليهود في أعنده وعرفته على غرارهم القوانين الوضعية ، ونقارنه بما جاء الإسلام في شأنه ، حتى يتبين الفرق بين الربوين في الأحكام وأثر هذا الفرق في اختلاف الحكمة في حظرهما وأثرهما في التنظيم الاقتصادي والبنان الاجتماعي والسياسي .

(١) تفسير القرطبي . ج ٣ ص ٣٦٥ و ٣٦٦ . ونظرية الربا المحرم في الشريعة الإسلامية للاستاذ زكي الدين بدوي ١٣٨٣/١٩٦٤ . ص ٧٣ — ٧٦ .

(٢) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية . للدكتور سامي حسن حمود

(٣) ويقول الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ في تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٣٢٧ أن باب الربا من أشكال الأبواب على كثير من أهل العلم « وانظر مصادر الحق في الفقه الإسلامي . دراسة مقارنة بالفقه الغربي الحديث . الاستاذ الدكتور عبدالرزاق السيوري . ١٩٥٦ . ج ٣ ص ٢٦٨ . وهو يقصد ربا الجاهلية على الربح المركب وحده .

(٤) أنظر الآيتين ٤٨ . ٤٩ من سورة المائدة .

## ٤ نصوص تحريم الربا عند اليهود



ذكر الربا في مواضع متعددة من التوراة ، فقَصَّت في سفر الخروج ، بالإصحاح ٢٢ في العدد ٢٥ : « إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك ، فلا تكن له كالمرابي ، لا تضعوا عليه ربا » وفي سفر اللاويين ، بالإصحاح ٢٥ في الأعداد ٣٥ حتى ٣٧ : « وإذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك فاعضده .. لا تأخذ منه ربا ولا مراجعة فضتك لا تعطه بالربا وطعامك لا تعطه بالمراجعة .

ثم جاء في سفر التثنية ، بالإصحاح ٢٣ في العدد ١٩ : « لا تقرض أخاك بربا ، ربا فضة أوربا طعام أوربا شيء ما مما يقرض بربا »

وينص العدد ٢٠ الذي يليه في نسخة التوراة التي يتداولها يهود اليوم ، على أن : « للأجنبي تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا ، لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها »

وجاء على لسان نحميا ، بالإصحاح « في العديدين ١٠ و ١١ : « وأنا أيضا وإخوتي وغلامي أقرضناهم فضة وقحا فلترك هذا الربا . ردوا لهم هذا اليوم حقوقهم وكرومهم وزيتونهم وبيوتهم والجزء من مئة الفضة والقمح والخمر والزيت الذي تأخذونه منهم ربا » .

ويعقب في العدد ١٣ بقوله : « ثم نفضت حجري وقلت هكذا ينفض الله كل إنسان لا يقيم هذا الكلام من بيته ومن عقبه .. » .

وبين سفر حزقيال بالإصحاح ١٨ سمات النفس التي تخطيء ، فهي تموت بإثم الرجاسات والمعاصي ، وذكر منها العدان ١٢ و ١٣ من ظلم الفقير والمسكين واغتصب اغتصابا ولم يرد الرهن وقد رفع يمينه إلى الأصنام وفعل الرجس . وأعطى بالربا وأخذ المراجعة .. » .

وحفلت النصوص برعاية المدينين ، ومنعت مضاربتهم في الرهون المقبوضة منهم ، وفرضت ابراء المعسر مما عليه من القرض كل سبع سنين ، وكل ذلك عندهم ما لم يكن المدين أجنبيا .<sup>(١)</sup>

ويذهب بعض المفسرين من أهل الكتاب الى أن نصوص سفري الخروج واللاويين التي سلفت ، إنما حرمت الربا الفاحش ، وأن تحريم مطلق الفائدة لم يشرع إلا من بعد ذلك بما جاء في سفر التثنية .<sup>(٢)</sup> وقيل إن

(١) اليهودي . للاستاذ مراد فرح ، ص ٢٠ ن ٧١ . سفر التثنية . الاصحاح ١٥ : ١ — ٤ .

(٢) Dictionary Of The Bible ، جيمس هاستنجز وآخرين ، ج ١ ص ٥٧٩ مادة Usivuy Debt. وج ٤ ص ٨٤١ مادة .

صحف، موسى حرمت على اليهود أخذ الربا من الفقراء ولو كانوا من الأجانب ، ثم انحصر التحريم في إقراض اليهود ، وإن كان المقرض موسرا .<sup>(١)</sup>

وما كان اليهود يعملون بالتجارة حين أنزلت التوراة ، فلم تشر نصوصها إلى الديون التجارية ، ولم يبدأ عهد اليهود بنظام الائتمان التجاري ، إلا بالذي وضعوه ( وهم أسارى بابل وطبق الأخبار الذين دونوا كتاب المشنا من سنة ٢٠٠ ق م حتى سنة ٢٠٠ م ) تحريم أخذ الربا على الديون التجارية ، وإن رخصوا في الوقت ذاته فيما يؤدي إلى التهرب من هذا التحريم ، من طريق الحيلة القانونية ، بأن يعتبر المقرض بالربا بمثابة شريك مستحق لأرباح المشروع التجاري الذي أمدّه برأس ماله .<sup>(٢)</sup>



## ٥ - خصائص الربا عند اليهود

أحكام الربا التي يقرها علماء اليهود في كتبهم ، ونستخلص منها خصائص الربا عندهم كي يستبين أوجه الاختلاف أو الشبه بينه وبين الذي جاء به الإسلام .

وخصائص هذا الربا هي :

- (١) الربا في القرض والبيع .
- (٢) الربا مقابل الأجل .
- (٣) الربا ظلم للمدين .
- (٤) الحظر القضائي للربا مختلف فيه .
- (٥) قصر التحريم على اليهودي دون الأجنبي .



## الخصائص الأولى الربا في القرض والبيع

الربا على البيع الذي يدخله التأجيل ، ولا يقتصر على القرض ، فإذا كان الربا هو ما يؤديه المقرض زيادة على مقدار ما اقترض ، وذلك هو التحديد الذي يحده اليهود في نص الكتاب ، ويسمونه لذلك ربا الناموس ، فإن الأخبار قد ألحقوا به كل ما يمنع التهرب من تحريمه ، فحرموا أبوابا من الربا الاعتباري ، وجعلوا منه زيادة ثمن بيع الشيء نسبة على سعره بالأسواق حاضرا ، فالأرض



(١) دائرة معارف البستاني ، ج ٨ ص ٥٠٩ مادة «ربا» أوردها زكي الدين بدوي . ص ٣

التي ثمنها الحال ١٠٠٠ دينار، لا يجوز بيعها بثمان مؤجل إلى سنة مقداره ١٢٠٠ دينار. ولكننا نجد نص التوراة ينهي عن أخذ المراجعة من الفقير بعد النبي عن أخذ الربا منه، مما يفرق بين ربح النسيئة في شأنه والربا، ويذكر حظر المراجعة ناموسيا وتمميها من الربا. وكذلك منعوا أن يبيع الشخص شيئا ليس عنده إلى أجل بدين مستحق عليه، ومن صور ذلك، أن يشتري يوعز من أخيه أشير كيل قمح بثمان مقداره ٢٥ دينارا مساو لسعر السوق ثم غلا السعر فصار ثمن القمح ٣٠ دينارا، ولما طلب يوعز قبض قمحه ليبيعه ويشتري بثمانه خمرا، قال له أخوه بعني القمح بـ ٣٠ دينارا، أبيعك بها خمرا إلى أجل بسعره الحاضر في السوق ولم يكن الخمر عنده وقتئذ، فان شراء أشير القمح بأكثر مما باعه وقبل قبضه لا يعتبر من الربا عند الأحبار، ويلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى من اشترى طعاماً عن أن يبيعه قبل قبضه وسمى الصحابة مثل هذا البيع ربا، ويكون بيع يوعز القمح لأخيه من قبل أن يقبضه منه بعد شرائه محظورا في الإسلام على خلاف ما عند اليهود. وإنما يجد الأحبار الربا في بيع أشير الخمر الذي ليس عنده، حيث تحمل خطر الزيادة في ثمن الخمر حين يشتريه مقابل حصوله على تأجيل الدين الذي استحق عليه. ويحرم بذلك بيع الأشياء المستقبلية من قبل أن يكون سعرها بالسوق قد تحدد. وكذلك اعتبروا من الربا شراء القمح قبل أن تظهر سنابلها والعنب قبل أن تبدو عناقيده، خوفا من أن يكون البيع بثمان أقل من قيمته حين نضجه، فتكون ثم زيادة محتملة للمشتري. (١) وطبقوا ذلك حينما على القرض ذاته، إذ رأوا لجوازه أن يكون غير مؤجل كمن يقتض كيل قمح حتى يجد مفتاح مخزنه أو يعود ابنه إلى البيت، ولا يجوز أن يقتضه ليرده في موسم درسه، لاحتمال أن يرتفع سعر القمح، فيفيد المقرض زيادة تشابهت عليهم مع الربا، ولكن التلمود الغى هذا الحظر والتزم حد الربا الناموسي، الذي يقصر التحريم في القرض على رد كمية أكبر مما اقترض المدين، وجعلت المشنا أجرة العمل كرأس مال القرض، إذ حظرت مبادلة العمل في الحرث والعزق بين الجيران، إذا كان العمل اللاحق أشق من العمل السابق.

ولكنهم لم يجعلوا إجارة العقار كبيعه في شأن الربا، فأباحوا المؤجره إذا أجل قبض الأجرة إلى آخر العام بدلا من استيفائها مشاهرة، أن يتقاضى من مستأجر العقار زيادة على مجموع ما كان يعجله من أجرة كل شهر.

ولا يزال لتلك الخاصية التي تجمع في تحريم الربا بين القرض والبيع تأثيرها في القوانين الأوروبية الغربية، كما أثرت في الكنائس المصلحة من قبل، ولا ينفك مشروع تلك البلاد يرون بائعي النسيئة في مراجعتهم كالمقرضين في رباهم، ويسلكون الطائفتين جميعا في نصوص مكافحة الربا، ويفرضون ألا تتجاوز الزيادة في الأثمان المؤجلة الحد الأقصى لما أجازته قوانينهم من الربا.

ويجادل المشتغلون ببيع النسيئة في اعتبارهم كالمرايين، باستدلال اقتصادي يظهر الفرق القانوني بين القرض والبيع، ويستند إلى ما يتحمله بائع النسيئة من نفقة وما يتعرض له مخاطر هلاك ضمانه من السلعة المباعة، مما لا يتعرض لمثلها المقرض بالربا. (٢)

(١) الربا عند اليهود، للاستاذ عاشور، ص ٤٥



## الخاصية الثانية

## الربا مقابل الأجل



الربا سببه تأجيل القرض أو الدين ، فلا يكون الربا إلا في الديون المؤجلة ، ويستوي أن يُتَّفَقَ على الزيادة ابتداءً عند أخذ القرض أو عقد البيع المؤجل وأن تعرض عند المطالبة ، فينظر المدين بارتضاء الزيادة إلى محل ميسرته كما يستوي أن تكون الزيادة محددة جملة واحدة وأن يجري تقديرها بنسبة من رأس المال يازاء طول الأجل ، وتتضاعف الزيادة أضعافاً مضاعفة كلما امتدت الآجال . وقد عرف أحبار المشنا ما لتأجيل الدين من أثر ينقص من قيمته نقصاً محدداً ، فقالوا فيمن شهدا زوراً على دين مقداره ١٠٠٠ زوزيم ، بأنه مؤجل لعشر سنين ، وثبت تواطؤهما على الكذب وأن الدين واجب الدفع خلال ثلاثين يوماً ، فإنه يحكم عليهما بأن يدفعوا الزيادة في قيمة الدين الحاضرة على قيمته المؤجلة .<sup>(١)</sup> ومثل هذه الزيادة المقابلة للتأجيل التي يجوز أخذها في الائتلاف ، تعادل الربا الذي لا يجوز أخذه في القرض ، وهي التي استند الأحبار إلى احتمال وجودها في بيع الثمر قبل ظهوره للقول بتحريمه . وهذا البيع محرم في الإسلام وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله : « إِنَّ مِنَ الرَّبَا بَيْعَ الثَّمَرِ وَهِيَ مَعْصِفَةٌ قَبْلَ أَنْ تَطْيَبَ » والربا في هذا القول يقصد به البيع المحرم من باب التوسع في إطلاق الربا ، ولا يقصد به الربا الاصطلاحي في الفقه الإسلامي الذي يقتصر على ربا الدين وربوى الفضل والنسيئة في البيوع ،<sup>(٢)</sup> كما أن سبب تحريم هذا البيع يختلف عما عند اليهود ، فالإسلام لا يحظر الزيادة في قيمة المبيع المؤجل في السلم على الثمن ، وإنما يحرم هذا البيع بسبب الغرر ، وينظر إلى الخطر الذي يحيط بوجود المبيع ، ويمنع أن يضع الثمن على المشتري إذا لم يوجد الثمر الذي ابتاعه .

الربا عند اليهود لا يسرى في شيء من البيوع الحاضرة ، ولا يعرف فقهم ما جاء به الإسلام في تنظيم هذه البيوع من محظورات يسميها فريق من مفسري المسلمين وفقهائهم ربا التقدي يقابلونه بربا الديون الذي يسمونه ربا النسيئة لما فيه من التأجيل .

20) The Jewish Encyclopaedia, 1905 Vol X11, P. 388.

(١)

(٢) نظرية الربا المحرم ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

## الخاصية الثالثة

## الربا ظلم للمدين



في تحريم أخذ الربا هي منع استنزاف مال المدين ظلماً . وإذا كانت بعض أسفار التوراة تعبر عن الربا بلفظ الزيادة ، ومن مادته ريب أو تربيت ، ومربيت في النصوص العبرية والكلدانية والآرامية ، إلا أن أكثر ما يطلق على الربا اللفظة العبرية نَشَخْ (بكسر النون والشين المعجمة وسكون الخاء المعجمة) وتعني في أصل مادتها اللغوية العض وتومىء بذلك إلى أن المرابي يأكل لحم أخيه الذي يداينه بالربا كما ينهشه الثعبان ، ويحمل حزقيال في الإصحاح ١٨ بأعداده ١٠ — ١٣ ، أخذ الربا والمراجعة من سمات سفاكي الدماء . فأخذ الربا أشبه عند اليهود بالقتل ، ويقول قائلهم إن من أراد أن يقتل عدوه بالتي لا تثبت عليه لدى القضاء ، فليقرضه بالربا .

ويترتب على هذه الخاصة توجه حظر الربا إلى الدائن الذي يأخذه ، حيث يعد المقرض مظلوماً تغتصب منه الزيادة على أصل ما اقترض ، ولذلك عرف الربا عند اليهود بأنه أخذ الزيادة على الدين غصباً وقهراً ، <sup>(١)</sup> ونجد نصوص سفري الخروج واللاويين تصف المستقرض بأنه فقير ، مما يدل على اضطرابه . وإنما جاء المقرض مطلقاً من الافتقار بعد ذلك في سفر التثنية . واستندوا إلى نصه على فعل الربا في صيغة تشمل الدائن والمدين ، فقالوا إن إثم الربا لا يقع على الدائن وحده ، بل يلحق المدين أيضاً . كما يأثم من قدم رهناً لضمان دين الربا وشهود عقده ، واختلفوا في الكاتب ، فقال فريق يأثم بكتابة الربا ، وقيل لا إثم عليه . ويردون تأثيم الضامن وشاهد الربا وكاتبه ، إلى أنهم قد أعانوا على المعصية ، وخالفوا الذي في سفر اللاويين في الإصحاح ١٩ بالعدد ١٤ ، من النبي عن وضع حجر عثرة أمام الأعمى . <sup>(٢)</sup>

وفي هذا الاجتهاد ما يشبه حكم الإسلام الذي نصت السنة المطهرة فيه صراحة على لعن مؤكل الربا وشاهده وكاتبه ، ولكن القول باعتبار المدين آثماً يبدو غير متفق وما جرت به نصوص أسفارهم من استغلال الدائن حاجته وظلمه له .

ونلاحظ أن عسرة المقرضين التي كانت سائدة حين أنزلت التوراة على موسى عليه السلام لازمت اليهود من بعده ، وتدل الأسفار التالية لصفحه على أنهم كانوا يستقرضون للإنفاق في الزواج وحاجات الزراعة وأداء خراج الملك في سني القحط ، <sup>(٣)</sup> وبقي اقتصادهم معتمداً على الزراعة . وإذا كان الإنجيل قد أشار إلى مزاوله اليهود

(١) Encyclopaedia Britannica 1964, Vol XX11 P. 908. La Doctrine Sociale de la Eglise, P. Bigo, 1966 P. 331

(٢) دائرة المعارف اليهودية . ١٢م ص ٣٩٠ .

(٣) سفر نحμία ، الإصحاح ، العددان ٤ و ١٠ .

**تجارة الصرف وإقراض الفضة بالربا عند مبعث المسيح عيسى عليه السلام إليهم .<sup>(١)</sup>** ، إلا أن التجارة في الربا لم تكن قد بلغت التطور الذي أصابته من زيادة الودائع لدى الصيارف ، بعد أن اتخذوا شكل المصارف الحديثة ومن توسعهم في استغلال تلك الودائع فيما يقرضون بالربا ، وصار الصيرفي حين يؤدي الربا إلى المودعين ليغريهم على إبقاء أموالهم بين يديه يختلف في سعته تماما عن إملاق المستقرض اليهودي في الأولين ، بمالا يذر من وجه للقول بظلم يحيق بأصحاب المصارف من صغار المودعين ، ولم تعد الحكمة في تحريم أخذ الربا هي مجرد ظلم المدين كما كانت من قبل أن تنسخ شرعة التوراة بشرعية القرآن .



#### الخاصية الرابعة

### الحظر القضاي للربا مختلف فيه

**محظور ديانة ، ومختلف في حظره قضاء ،** في كتاب «شولحان عרוخ» جاء الربا بين المحرمات الدينية والخلقية ، ولم يعرض في باب الالتزامات القضائية ، ويذهب بعض فقهاءهم إلى أن ما أخذ من الربا لا يجوز طلب استرداده لدى المحاكم ، ولو كان من ربا القرض الذي يحظره الناموس ذاته ، واحتجوا بأن الجزء الذي نص عليه الكتاب هو غضب الله تعالى الموجب للموت ، فلا يجوز أن يلزم المرابي بالرد مدنيا ، حتى لا يزداد جزاء على الذي اقتصر النص عليه . ولكن أكثرهم يفرقون بين ربا الناموس وربا الأبحار ، ولا يجوزون المطالبة باسترداد ربا الأبحار ، ويحيزونها إذا كان ما أخذه الدائن من ربا الناموس ، فيكون للمدين أن يلجأ إلى المحكمة الربانية ، فتحكم على المرابي بالرد ، ولكن لا ينفذ الحكم باستيفاء الربا جبرا من أموال الدائن ، وإنما يقتصر على إكراهه بدنيا حتى يقوم بنفسه بالرد . ويستثنون من ذلك اليتيم ، فانه إذا أخذ ربا الناموس وأنفقه ، فإنه لا يسترد منه ، كما لا يطالب برد ربا الأبحار بل هم أجازوا له أخذه . وكذلك إذا مات المقرض بعد أخذه الربا ، فإن ورثته لا يلتزمون قضاء ولا ديانة برده .<sup>(٢)</sup>

ويبقى من آثار حظر الربا في القضاء ، أنه لا يجوز للدائن أن يطالب المدين بأداء ما حظره الناموس أو الأبحار من الربا . ويكون الربا الاعتباري مختلفا في أحكامه عن ربا الناموس ، على خلاف ما تقتضيه حقيقة القياس من مساواة الفرع فيه بأصله .

(١) إنجيل لوقا ، الإصحاح ١٩ بالاعداد ١١ — ٢٣ وتشير النصوص إلى أن من يأخذ الربا غير صالح ، ولم تشر إلى من يؤتيه .

(٢) دائرة المعارف اليهودية ، م ١٢ ص ٣٨٩ و ٣٩٠ .

## الخاصية الخامسة

خصم النجس على اليهودي  
دون الأجنبي

المدين من الربا ليست حقاً لكل إنسان ، بل هي رعاية لا يسبغها اليهود إلا على بني إسرائيل ، أما الأجانب عنهم فلا حق لهم في قرض حسن لديهم مهما كانت حاجتهم ، ولا يضع اليهود عنهم ربا ولا يُبرئون معدماً منهم كما يبرئون المعسر من اليهود ، ومع ما استيقنته أنفسهم من مضار الربا في الإضرار بالمدين ، فقد تواصلوا أكثرهم بإقراض الأجنبي بالربا ، ليحلوا به من البوار ما يعدل قتله ، الذي لا يزالون يرونه واجبا عليهم . ويفسرون ما يقتضيه ذلك الشبه بين جريمة أخذ الربا وجناية القتل من تراث تورثها الجريمة في صدور من تجنى عليهم ، وتقتضى اليهود أن ينتهوا من ظلم غيرهم بالربا ، فيتاح للمسلم أن تسود بينهم وبين أهل سائر الأديان ، وقد صار اليهود متشربين بينهم في دول لا تفرق بين اليهود وسائر رعاياها في شيء من الربا ، ويكون لليهود من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بما يقدمون من رعاية لنظم العصر ومواثيقه التي تكفل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف دياناته .

وقد عرض النصارى في تفسيرهم نصوص التوراة ، التي لم تنسخ شريعتها في حقهم ، لما عليه اليهود من استباحة أخذ الربا من الأجنبي ، وذهب أحد آباء الكنيسة الأولين إلى أن أخذ الربا ما كان جائزاً إلا من الشعوب السبعة المغضوب عليها التي كان الناموس يأمر بإبادتها ، فكانت إباحة أخذ الربا منها من باب الأولى ، وانتهت هذه الإباحة مذ دالت تلك الشعوب البائدة وصارت حرمة الربا مطلقة ، ولكن الرأي الراجح عندهم أن نصوص التوراة والتلمود حين تدرس في مجموعها بدقة ترد تلك التفرقة بين اليهودي والأجنبي ، وتفرض على اليهود الامتناع عن أخذ الربا من الأجانب .<sup>(١)</sup>

وترى الكنيسة في هذه التفرقة ما ينفي عن الربا عند اليهود وصف الجريمة في القانون الطبيعي بجوهره من العدالة .

وأشار بعض علماء المسلمين إلى ما نعه القرآن على اليهود في قوله تعالى : وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ . بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ<sup>(٢)</sup> ، باعتباره رداً على استحلال اليهود أخذ الربا من الأجنبي .<sup>(٣)</sup> ويقوم الاستدلال بالنص القرآني في شأن الربا ، وإن اختصت عبارته بأكل اليهود أصل أموال غيرهم ، على أساس من طبيعة الربا اليهودي ، باعتباره اغتصاباً لمال المدين وسلباً له . وقيل في سبب وجود عبارة

(١) الاعتماد على الاقراض بالربا الفاحش ، الدكتور حسن الباسوي ، ص ٥٤ ، والرأي المرجح للقدس أميروز بوس (٣٤٠ — ٣٩٧) ،

(٢) سورة آل عمران . الآيات ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) الربا في نظر القانون الإسلامي ، للاستاذ الشيخ محمد عبدالله دراز ، مجلة الأزهر المحرم ١٣٧١ ص ٦ .

« للأجنبي تقرض ربيا » أن التوراة الأصلية فقدت ، وأن نسخها الراهنة كتبت بعد السبي ، ويبدو أن كاتبها أخذ تلك العبارة من دلالة المفهوم المخالف للنصّ الوارد بالعبارة السابقة عليها ، وهذا المفهوم لا حجة فيه عند جمهور الأصوليين إذا كان مفهوم لقب كما أن بعض أنبيائهم قد أطلقوا ذم الربا ، في مثل النصوص التي تقدمت .<sup>(١)</sup>

ويبرر فريق من علماء اليهود أخذ الربا من الأجنبي على أساس المعاملة بالمثل ، إذ كان السائد قديما أن الأجانب لا يقرضون اليهود إلا بالربا ، فوجب على اليهودي أن يأخذ الربا عند ما يقرض للأجنبي وأن يعطى الربا للأجنبي الذي يقرض منه .<sup>(٢)</sup> وإذا صح هذا السبب ، فإنه لا يباح لليهود أن يأخذوا الربا من المسلمين وكذلك من كل من يدين بجرمة الربا من ملل النصارى وغيرهم .

ولا يقتصر أثر هذه الخاصية في ربا اليهود على شيوع أخذهم له من غيرهم وجعل إيتاءه هينا على كثير من يدينون بجرمة ذلك من غير اليهود ، حتى استشرى الربا في مختلف (الأمم)، بل باءت هذه الخصيصة على اليهود أنفسهم بالفساد ، إذ طفقوا يحتالون بها على أخذ الربا من إخوانهم ، بأن اتخذوا من الأجنبي حاجزا بين طرفي القرض منهم ، فيقرض المرايبي اليهودي أجنيا يقرض بدوره المستقرض اليهودي ويتقاضاه الربا ليأخذه المرايبي من يد أجنبي بظاهر من الأمر يتفق وتلك الخاصية ويسترحققة العصيان في أخذ الربا من اليهودي .<sup>(٣)</sup> وران ذلك على قلوبهم فقست وألفت ذلك العصيان ولم يعودوا يتكلفون ستره . وتسجل التوراة عليهم ، في سفر نحما ، بإصحاحه الخامس ، أنهم كانوا يأخذون الربا كل واحد من أخيه فيما أقرضوا من فضة وقمح ، وفي العدد ١٠ أنهم تركوا هذا الربا تائبين ، ولكن لا تجد في النصوص من بعد ذلك ما يدل على رعايتهم ما نهوا عنه ، وقد جاء القرآن الكريم ، في الآية ١٦١ من سورة النساء ، مصدقا لما سجلته أسفارهم عليه من ذلك العصيان . وبذلك أدت هذه الخصيصة ، التي يقصد بها اليهود ألا يذروا ظلما للأجانب ، إلى إضاعة ما اختصاصوا به المدينين منهم من رعاية تنجيهم من ظلم أكلة الربا ، وخالفوا من باب هذه التفرقة الظالمة عن التكليف ، في أصله كما يؤمنون به . وذهب بعض فقهاءهم ممن تقياً خلال الإسلام علما وسماحة ، إلى القول بالألا يتوسع في إقراض الأجنبي بالربا حتى لا يعتاده اليهودي ويذهب ورعه عن أخذ الربا المحظور من أخيه .<sup>(٤)</sup> فبنى التقييد على ما يرى فيه نفعاً لليهودي وحده ، ولم يُقِمه على ما ينبغي من كف ظلم اليهودي للمسلمين الذين يعلم أنهم سلم عليه لا يخفرون ذمة له ولا يظلمونه شيئا .

(١) عرض ذلك السيد محمد رشيد رضا نقلا عن الإمام محمد عبده ، مجلة المنار ، المجلد ١٦ ج ٢ ١٩١٣/٢/٦ أورده الاستاذ زكي الدين بدوي ، المرجع السابق ص ٢ .

(٢) دائرة المعارف اليهودية ، م ١٢ ص ٢٩٠ .

(٣) الربا عند اليهود ، للاستاذ عاشور ص ١٣٧ عن كتاب شولحان عروخ ، ود . حمود ص ٢١٨ .

(٤) وهذا رأي موسى بن ميمون فقيه اليهود وفيلسوفهم المتوفى سنة ١٢٠٤م . وقد ولد بالأندلس وعاش بمصر وكان طبيباً في بلاط صلاح الدين الأيوبي ، انظر دائرة المعارف اليهودية ، المجلد ١٢ ص ٣٩٠ ودائرة المعارف الإسلامية المجلد ١ ص ٤٠١ .

## أنواع الربا في القرآن



ما ورد ذكر الربا في القرآن الكريم بسورة الروم المكية (الآية ٤٠) في قوله تعالى : « وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ، فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ ، وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ » وقيل إن الربا في هذه الآية ليس ما عهد حظره من زيادة الديون المؤجلة ، وإنما هو ربا حلال يعني من يهدى مبتغيا أن يعوضه المهدي اليه بخير من هديته ، وقيل إن الآية تقصد ربا الديون وتسمى لتحريمه بالإيماء إلى محقه ومقابلته بالزكاة التي يضاعف ثوابها .

وجاء النبي عن الربا في الآيتين ١٣٠ ، ١٣١ من سورة آل عمران بالمدينة المنورة ، حيث قال جل ثناؤه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » ويتفق المفسرون على أن هذه الآية نزلت في الربا الذي كانت تجري به معاملات الجاهلية في تأجيل الديون ، وكان الربا يتزايد أضعافا كلما تضاعف امتداد آجال الدين ، وما كانوا يعرفون التفرقة التي استحدثتها القوانين الوضعية بين الربا الفاحش والربا اليسير ، فلم يرد قوله تعالى « أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً » لتقييد الربا المنهى عنه بما زاد سعره وفحش مقداره ، بل تعبيرا عما كان عليه أمرهم في المدينيات الربوية ، وينصرف النبي في الآية إلى الربا قليله وكثيره ، ولا يكون ثم نهى جزئي عن الربا الفاحش ، ثم جاء من بعده التحريم الكلي للربا في سورة البقرة ، كالذي ظنه المستشرقون من التدرج الذي قالوا بمثله في نصوص التوراة وخلافا لما ينادي به بعض المحدثين من المسلمين في محاولتهم تبرير إنشاء بنك وطني بمصر من القول بأن الربا المجمع على حظره ، إنما هو الربا المضاعف الذي بلغ رأس المال أُوْزَيْدَ عَلَيْهِ .<sup>(١)</sup>

ويقول الله تعالى في سورة البقرة بالآيات ٢٧٥ — ٢٨١ : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ . يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ . إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ زُورُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ . وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . وقد جاءت هذه الآيات بعد الآيات

(١) الربا ، للاستاذ دراز ، المرجع السابق ، ص ٩ ، ولكنه ذهب في ص ١٠ الى القول بتدرج التحريم ، وانظر في نقد رأيه تطوير الأعمال المصرفية للدكتور حمود ص ١٥٣ .

الكثيرة التي نحث على الصدقات وتكرم الذين ( يُؤْتُونَهَا ) الفقراء وتعد المنفقين ثوابا مضاعفا ( الآيات ٢٦١ — ٢٧٤ ) ، وتلت آيات الربا الآيتان ٢٨٢ ، ٢٨٣ في الدين المؤجل وتوثيقه بالكتابة أو بالرهن « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ » وظاهر أن الربا الذي نصت عليه الآيات هو ربا الديون ، الذي يأخذه الدائنون مقابل تأجيلها ، وكثيرا ما يطلق عليه ربا الجاهلية ، إذ عرفته أسواق المال العربية قبل الإسلام ، كما كان شائعا في سائر الأمم ، وهو الذي قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في حجة الوداع : « أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبًّا مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضِعٌ وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعَفُ رَبِّ الْعَبَّاسِ » . وكان يتفق عليه ، إما بإيجاب من المدين يقول لدائنه : « أنظرنى أزدك ، أو بسؤال من الدائن «أتقضى أم تربى » فتشترط الزيادة على الدين كلما تأجل وفاؤه . ويذهب فريق من المفسرين والفقهاء إلى أن لفظ الربا في آيات القرآن ورد عاما أو مجملا ، وقد تولت السنة تخصيصه أو تفصيله ، فبينت إلى جانب ربا الديون أنواعا أخرى من الربا في البيوت وغيرها . ولا يترتب على هذا الخلاف أثر في التفرقة بين ربا الدين وسائر الربوات التي وردت بالسنة .



## أنواع الربا في السنة

السنة الشريفة إلى ربا الديون في حديثه عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا فَهُوَ رِبَا » ، ولكن لم يتقيد في إطلاق لفظ الربا بهذا المعنى الاصطلاحي ، في سائر الأحاديث والآثار ، بل أطلق الربا على محظورات شتى من بعض البيوع ومن الأفعال المقترنة بالتصرفات المالية ، ومن أفعال لا تمس المال بشيء .



فقد روى الأئمة المحدثون عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى ، الْآخِذُ وَالْمُعْطَى سَوَاءٌ** » كما روى أبو داود عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ تَبْرَهَا وَعَيْنَهَا ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ تَبْرَهَا وَعَيْنَهَا وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مَدًّا بِمَدٍّ .. فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى** » ، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب ، وأكثرهما ، يدا بيد ، وأما نسيئة فلا « وأخرج مالك في الموطأ حديث الرسول عليه الصلاة والسلام : « **لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالذَّهَبِ ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ وَالْآخَرُ نَاجِزٌ ، إِنْ أَحَافُ عَلَيْكُمُ الرَّمَاءُ ، وَالرَّمَاءُ هُوَ الرِّبَا** . » (١) وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى

(١) تفسير القرطبي ، ج ٣ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والموطأ ، طبع دار الشعب ، ص ٣٩٢ — ٣٩٣ .

الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيبر ، فجاءهم بتمر جنيب ، فقال : « أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا ؟ » قَالَ : « إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ » فَقَالَ : « لَا تَفْعَلْ ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ انْبِعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا » .<sup>(١)</sup>

وقيل فيما يقتزن بالبيع « النَّاجِشُ أَكِلُ رَبًّا » وهو الذي لا يريد شراء السلعة ولكنه يتظاهر بالرغبة فيها ليرفع السعر على من يسوم شراءها . وكذلك روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَلَهَا أَتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا » كما قال : « إِنْ مِنْ أَرَى الرَّبَا اسْتَطَالَةَ الرَّجُلُ فِي عَرْضِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ » وروى عن الصحابة رضوان الله عليهم قولهم إِنْ مِنْ أَشْتَرَى طَعَامًا فَبَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ مُخَالَفًا نَهْيَ السُّنَّةِ ، فَبَيْعُهُ عَنْهُمْ رَبًّا ، كما قال أحدهم : إِنْ الرِّهْنُ فِي السَّلَمِ هُوَ الرَّبَا الْمَضْمُونُ ، وقال آخر : « السَّلَمُ بِمَا يَقُومُ بِهِ السُّعْرُ رَبًّا ، وَلَكِنْ السَّلَمُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ » .<sup>(٢)</sup> ويحيى على هذا الإطلاق قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إِنْ مِنْ الرَّبَا بَيْعٌ تَمْرٍ وَهِيَ مُعَصَّفَةٌ قَبْلَ أَنْ تَطْلُبَ » فقد بين معنى الربا الذي يقصده أمير المؤمنين من البيوع المحرمة ، ولا ينصرف إلى ربا الديون الذي يعلم عمر ماهيته وحرمة بالدليل القطعي في القرآن ، ولا يجوز أن يعرض بأمر أو نهى في شأنه يغير ما فرض الله ، ويتضح بتحديد الربا المقصود ، وجه قول عمر : « ثَلَاثُ وَرَدَتْ لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَهْدَ الْبَيْنَا فِيهِمْ عَهْدًا نَتَهَى إِلَيْهِ : الْجَدُّ ، وَالْكَلَالَةُ ، وَأَبْوَابُ مِنَ الرَّبَا » وكذلك ما نسب إليه من قوله رضي الله عنه : « إِنِّي لِعَلِّي أَنَهَا كُمْ عَنْ أَشْيَاءَ تَصْلُحُ لَكُمْ وَأَمْرُكُمْ بِأَشْيَاءَ لَا تَصْلُحُ لَكُمْ ، وَإِنْ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا آيَةُ الرَّبَا ، وَانَّهُ قَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ لَنَا ، فَدَعُوا مَا يَرِيبُكُمْ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكُمْ » كما روى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنه لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا قرأها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ .<sup>(٣)</sup> فأبواب الربا التي كان عمر يود بيانها هي كتحريم تجارة الخمر ، كلها من محظورات البيوع ونحوها ، التي بينت السنة أحكام كثير منها . وبقيت أحكام سائرها يستنبطها المجتهدون على هدى الكتاب والسنة . وما يستظهر منه من حقيقة كل معاملة منها وما تحققه من المصالح المشروعة ، وفي ذلك ما يحفظ المرونة اللازمة في التشريعات الاقتصادية والتجارية الإسلامية ، لتواجه ما يستحدث من التصرفات في مختلف العصور والأمصار . وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الرَّبَا تِسْعَةٌ وَمَسْنُونٌ أَبَا أَدْنَاهَا كَاتِبَانِ الرَّجُلُ بِأَمِّهِ » يعني الزنى بأُمِّهِ ، وفي حديث رواه الإمام أحمد أنه عليه الصلاة والسلام قال : « لَدِرْهُمْ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَشَدَّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ سِنَةٍ وَثَلَاثِينَ زَبِيَّةً فِي الْخَطِيئَةِ » ، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ : الشُّرْكَ بِاللَّهِ ، وَالسَّحَرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا .. » ومعنى الموبقات المهلكات .

(١) نيل الأوطار ، للشوكاني ، ج ٥ ص ١٦٦ ، والحديث رواه البخاري ومسلم .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ص ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٤ ، وزكي الدين بدوي ، ص ٢٧ هـ ١ .

(٣) تفسير ابن كثير ، ص ٣٢٧ ، ويرى أن عمر يعني بأبواب من أبواب الربا بعض المسائل التي فيها شائبة الربا ، ولم يحدد ابن كثير نوع هذا الربا ، وهو قد أدخل في الآية ربا الدين ورا البيع ويغير أن يفرق بينها .



وروى الأئمة أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّلَهُ وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ » .<sup>(١)</sup> ويحرم هذا الحديث الصحيح على المدين إيتاء ربا الدين كما يحرم كتابته والشهادة عليه ، أما ربا البيع فيفسد العقد ذاته ونجد في حديث ربا الفضل أن طرفي البيع يستويان في اعتبارهما يأكلان الربا بما يصيب كل منهما من العقد المحرم .

فالربا ، باستعماله العام في السنة ، يعني تعدى محظورات هي من كبائر الإثم ، تختلف أنواعها وتعدد ، لتحمي من المصالح الضرورية مثل ما يحمي حظر الربا المعهود في الديون المؤجلة ، ونجد الربا بهذا المعنى كالإسراف كما أطلقه القرآن الكريم ، ففي مادة اللفظين معنى الزيادة على المعروف ، فناسب إطلاقهما على ما جاوز أمر الشريعة من عظيم الخطيئات ، وقد فسر الإسراف في قوله تعالى مخاطبا الأوصياء في شأن أموال اليتامى : « وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا » ، بأنه أكل مال اليتيم بغير سبب مباح ،<sup>(٢)</sup> وهو يشبه الربا حين يراد به أكل المال بسبب غير مباح شرعا ، وتقصد كل تلك الأحكام ، أن تتم رعاية المال في تداوله واستثماره ، وتكامل مع ما شرعه الإسلام لحفظ المال من حدود بيئية تذود عنه السارقين والمحاربين ، وتعزيز لمن يغصبه أو يماطل في أدائه ، ومن تدابير الولاية على من تعوزه أهلية التصرف فيه ، حتى يتحقق للمعاملات صحة الإرادة والسلامة من الغش والجهالة وغيرها مما تتوقف عليه المصلحة الشرعية المرجوة للأفراد والأمة جميعا من المعاضات المالية .

وكما توعده القرآن الذين يأكلون الربا بالنار التي أعدت للكافرين ، نصت آياته على أن المسرفين هم أصحاب النار .



## استقلال ربا الدين عن ربوي الفضل والنسيئة

ربا الدين عن أكثر أنواع الربا التي جاءت بالسنة ظاهر ، وإنما يتشابه ربا الدين وربا الفضل ، ويتجاوز بعض العلماء ، ويرون ربا القرض من ربا الفضل ، كما شاعت تسمية ربا الدين بربا النسيئة عند آخرين من المفسرين والفقهاء ، ويرجع التشابه بين ربا الدين وربا الفضل ، إلى ما في الديون من الزيادة المحظورة ، كما ترجع تسمية ربا النسيئة إلى التأجيل الذي يؤخذ عنه الربا .<sup>(٣)</sup>



(١) نيل الاوطار للشوكاني ، ج ٥ ص ١٦١ ، وتفسير القرطبي ، ج ٣ ص ٣٦٤ و ٣٦٥ .

(٢) تفسير القرطبي ، ج ٥ ص ٤٠ .

(٣) أنظر تعريف ربوي الفضل والنسيئة في حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ١٩٤ .



ربا الفضل عن ربا الدين ، في الماهية ونطاق التطبيق والأثر الشرعي في العقد جميعا . فحقيقة ربا الفضل ، كما يدل صريح الأحاديث ، هي أنه حظر الزيادة في مقدار أحد البدلين في بعض البيوع الخاصة ، ونجد له الخصائص الآتية :

أ — لا يكون إلا في بيع الذهب بالذهب أو التمر بالتمر وغيرهما من الأصناف التي يشتملها النص ، مما يقتصر على صور خاصة من عقدي الصرف والمقايضة ، ولا يسرى على سائر صورهما التي يختلف جنس البدلين فيها ، كصرف الذهب بالفضة ، أو مقايضة التمر بالشعير ، ولا يكون ربا الفضل مطلقا في عقد البيع بمعناه الدقيق ، حيث تشتري السلعة بالنقد ، وهو الذي تجرى به أكثر المعامضات التي يطلق عليها في الفقه الإسلامي اسم البيوع ، وإليه ينسب ربا الفضل .

ب — لا يكون ربا الفضل إلا في البيوع الحاضرة ، فهو لا ينفك ، في نص الحديث ، عن ربا النسيئة ، فحيث يحظر التفاضل بين البدلين يحرم تأجيل شيء منهما ، وتجد بعض العلماء لذلك يسمون ربا الفضل بربا النقد ، يقابلونه بربا الدين الذي لا يقع إلا في التأجيل والنسيئة .

ج — التفاضل المحظور هو زيادة في مقدار أحد البدلين في تلك البيوع الخاصة ، وليس زيادة في قيمة أي من البدلين . وبين ذلك من حديث التمر الذي جعل فيه النبي صلى الله عليه وسلم من ربا الفضل ، مقايضة كيل من تمر جيد من الجنب بكيلين من الجمع وهو تمر رديء ، وإن كان سعر الجنب في الأسواق يساوي مثلي سعر التمر لما لا يذر زيادة في قيمة أي من البدلين ، كالتى يقوم بها الربا في الدين . وحيث يوجد فرق يعتد به بين قيمة البدلين ، فإن السبيل لتلافي الغبن في مبادلتها ، يكون ، كما أشارت به السنة في حديث التمر الذي تقدم ، بالعدول عن مقايضتها مقايضة مباشرة تخضع لربا الفضل ، إلى بيع كل من البدلين بالنقد ، ويشتري كل من البائعين ما يحتاجه من الصنف الذي يريد .

وإذا فرض الشرع إهدار التفاوت في قيم البدلين المتماثلين جنسا ، إذا تمت مبادلتها عن طريق الصرف أو المقايضة ، فإن هذا الطريق يوصد في البيوع التي لا يجوز فيها الغبن رعاية لحقوق العباد ، التي لا يستوى فيها جيد المال ورديته ، فلا يجوز للوصي أن يبيع قفيز حنطة جيدة من مال اليتيم بقفيز رديء ، ويتعين على الوصي البيع بالنقد أو بشيء خلاف جنس الحنطة مراعاة لحق اليتيم وحق الشرع <sup>(١)</sup> وفي قول الله تعالى في حفظ أموال اليتامى : « وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْثَ بِالطَّيِّبِ » نهى للأوصياء عن مثل تلك المقايضة التي يحق الغبن فيها باليتيم . ويكون ربا الفضل بعيدا عن تحقيق التعادل بين المالين المتبادلين بما يمنع الغبن في العقد ، خلافا لما قال به بعض الفقهاء واعتقه المستشرقون وفريق من رجال القانون ، <sup>(٢)</sup> كما لم يشرع هذا الربا ليسد ذريعة إلى ربا

(١) وكذلك مال الوقت ومال المريض مرض الموت . وإذا انكسر المصوغ المرهون عند المرتن فيضمن بقيمته من غير جنسه لمراعاة حق العبد ولكن على وجه لا يطل حق الشرع . حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٢٠٢ و ٢٠٣ .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١١٥ ، ورمون شارل ، المرجع السابق ص ٨٦ ، والوسيط في شرح القانون المدني للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٩٦٤ ، ج ١ ص ٣٨٦ ن ٢٠٢ .

القرض ، <sup>(١)</sup> الذي لا يقف التماثل فيه عند تساوي المقادير ، بل يشمل جودة المال ومقداره جميعا .  
 د — ولا ينتفى ربا الفضل إلا بتحقيق المتعاقدين من تساوي البدلين وزنا ، إن كانا من النقيدين ، أو كيلا ، إن كانا من مواد الطعام . فإن وجدت زيادة ، أو احتمال وجودها ، لعدم وزن أحد البدلين أو كليهما ، كان ربا فضل ، يستوى في أمره صاحب البديل الأكبر الذي زاد ومن قدم البديل الأصغر الذي ازداد ، فكل منهما كما جاء بالنص ، قد أرى ، ولا يجوز لمن زاد إبراء صاحبه من الزيادة ، لأن الحظر هو لمحض حق الله تعالى ، يكفل به مصالح الجماعة ، وليس الحظر متعلقا بشيء من حق المتعاقد . كما لا يلزم من أخذ زيادة الوزن أو الكيل أن يردها ويصح الصرف أو المقايضة ، خلافا للقرض ، إن اشترط فيه الربا ، إذ يبطل شرط الربا لفساده ويبقى القرض صحيحا ، وليس كذلك الصرف والمقايضة الربويان ، فإن فساد العقد في أصل محله ، وليس فيه شرط خارج عنه ، فلا ينتهي الحظر إلا بنقض العاقد ذاته . ثم نجد القرض ، وإن حظر شرط الزيادة فيه أو جر المنفعة منه خلال تأجيله ، لا يحظر على المقرض ، إذا شاء ، أن يزيد فيما يرده إلى من أقرضه من باب حسن القضاء ، كما جاء الحديث القدسي بفضل الدائن السمع الذي يتجاوز عن الموسر بقبول ما فيه نقص يسير من الوفاء ، وفي معجم الفقه الحنبلي أنه يجوز وفاء القرض بخير منه في القدر أو الصفة ، أو بما هو دونه بتراضي طرفي العقد .

هـ — وفي ربا الفضل ، بما يفرضه من تساوي المقادير وإهدار التفاوت بين قيمها ، ما يوحد بعضا من أبواب المقايضة ، وهي وسيلة بدائية للتداول ، ويفتح بها أبوابا من البيع بالنقود ، وهي أضبط في تقويم الأشياء وأخفها حملا وأيسرها ادخارا ، وفي فرض البيع بها تكثير التجار وازدهار الأسواق ، بما يدفع التداول في اقتصاد الأمة الإسلامية على طريق التقدم . أما ربا الدين فيدور في صعيد الائتمان ، الذي لا يتصل ببيع يعقد أو تجارة حاضرة تدار ، وتختلف لذلك حكمة حظره عن الحكمة في حظر التفاضل في تلك البيوع .



## الفرق بين ربا الدين وربا النسئة

يختلف ربا النسئة ، أو ما يسمى ربا النساء أو ربا اليد ، عن ربا الدين . فربا النسئة حظرت به السنة التأجيل في بعض البيوع الخاصة ، أو التأخير في تنفيذها ، فيجب لصحة العقد ، أن يكون كل من البدلين فيه حاضرا ، وتسليمهما ناجزا ، ولا يجوز أن يدخل الائتمان في تلك العقود ، في جانب أحد من المتعاقدين ، أو كليهما . ونجد لهذا الربا الخصائص الآتية :



١ — يسرى ربا النسئة حيث يطبق ربا الفضل دائما ، ففي بيع الذهب بالذهب ، كما تحرم الزيادة في وزن أحد

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن قيم الجوزية ج ١ ص ٢٠٠ — ٢٠٤ ، وزكي بدوي ، ص ١٣٠ — ١٣٤ .

البديلين ، يحرم أن يكون أحدهما غائبا عن مجلس العقد ، وكذلك في مقايضة التمر بالتمر ، لا يصح العقد ، إذا اشترط تأجيل أحد البديلين ، أو لم يتم أدائه في مجلس التعاقد .

ويتسع ربا النسيئة عن ربا الفضل ، فيطبق على صرف الذهب بالفضة ، وعلى مقايضة القمح بالتمر ، ويجب تسليم البديلين عند التعاقد ، ما دام من مجموعة واحدة من مجموعتي الأصناف الربوية ، وهما النقدان والمطعومات . فلا ينطبق ربا النسيئة على بيع قمح آجل بفضة معجلة ، بينما يحظر بيع مصوغات الذهب نسيئة ولو بثمن من فضة .

ب — ربا النسيئة ، فيما حظر من تأجيل أنواع من الصرف والمقايضة ، هو استثناء مما أباحته الشريعة الغراء من التجارة المؤجلة والقروض ، وبينت أحكام توثيقها بالكتابة والشهادة أطول آية من القرآن ، في سورة البقرة ، (رقم ٢٨٢) ، التي استهلته بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » وفرضت الآية ٢٨٣ من بعدها أداء الدين المؤجل ، وإن لم يوثق بكتابة ولا برهن ، وألزمت التقوى في شأنه ، بقوله تعالى : « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ، فَلْيُودِّ الَّذِي أُوتِئَ أَمَانَتُهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ » . وقد فرق الإسلام بين القرض ، حيث يتأجل الدين رفقا بالمدين وتصدقا بمنفعته عليه ، والبيع المؤجل ، حيث يستثمر التاجر ماله في النسيئة أو السلم ، ويصيب من يحتاج السلعة في بيع النسيئة ، أو رأس المال في السلم ، حاجته العاجلة ، بعوض يؤديه مؤجلا . وانماز القرض ونحوه من الارفاق بتحريم الربا ، ولم يحظر الإسلام الزيادة في الثمن المؤجل للمبيع نسيئة ، <sup>(١)</sup> كما لم يحرم النقص في الثمن إذ يعجل للمبيع سلما . وقد بين القرآن الكريم اعتراض الذين يأكلون الربا على ما شرع الإسلام من إباحة بيع النسيئة وتحريم الربا ، في قوله تعالى : « ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » ، وثم وجه لتأويل الآية بأن هذا القول صادر من المشركين الذين لا يعترفون بمشروعية أصل البيع كما جاء به القرآن . <sup>(٢)</sup> وكأنهم قالوا إن البيع والربا ممتثلان عقلا ، ولا توجد علة ظاهرة للفرقة بين ربح التأجيل في كل منهما ، ليحل البيع ويبقى الربا محرماً مما يقتضي عندهم أن يحل الربا كما أحل ربح النسيئة . وهذا القول أشبه بما قد يحتاج به اليهود حين يخاطبون بحكم القرآن وقد أحل بعض ما حرم عليهم من المراجعة ولم يحل الربا في الدين . وإن كان جمهور المفسرين على أن القائلين بالشبهة يعتقدون حل بيع النسيئة وقيسون عليه ربا الدين ، ويقولون كما أنه يجوز أن يبيع الثوب الذي يساوي عشرة دراهم في الحال ، بأحد عشر إلى شهر ، فكذلك إذا أقرض العشرة دراهم بأحد عشر إلى شهر ، يجب أن يجوز . <sup>(٣)</sup>

وما دامت الزيادة في الأثمان المؤجلة الأصل فيها الإباحة ، فلا يكون القصد من تحريم التأجيل في الصرف والمقايضة هوسد الذريعة إلى ربا الدين ، الذي يحظر الاعتياض عن التأجيل . <sup>(٤)</sup>

(١) ويسمى متأخرو الحنفية المراجعة ، باعتبارها بيعا للعين بربح يقابل الأجل ، انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٠٨ ، ودائرة المعارف الإسلامية ، ج ٩ ص ٢١٨ .

(٢) تفسير ابن كثير ، ج ١ ص ٣٢٧ .

(٣) مفاتيح الغيب ، للفخر الرازي ج ٢ ص ٣٥٤ وسائر المفسرين في زكي بدوي ص ٦١ ١٥ .

(٤) قارن أعلام الموقعين ، لابن القيم ، ج ١ ص ٢٠٠ — ٢٠٤ وزكي بدوي ، ص ١٣٠ — ١٣٤ .

ج — وفيما حرمة السنة من بيع الكالئ بالكالئ ، ما يبين منه أن حظر بيع الدين المؤجل بمؤجل مثله ، وإن كان الدينان متماثلين نوعاً ومقداراً وأجلاً ، كصرف ذهب بذهب مؤجلين إلى سنة ومتساويين وزناً وقيمة ، مما لا يدر زيادة من فرق بينهما في القيمة أو الحلول تصلح لربط هذا الربا بربا الدين .

د — وينبغي لكل أولئك أن يعدل عن محاولة رد أنواع الربا المختلفة إلى أصل واحد يجمعها ، وأن يبحث كل نوع من الربا بأحكامه ومقاصده مستقلاً عن غيره من الروايات حتى لا تبغى دراسة بعضها على بعض ، ويعود ربا النسيئة بحقيقته الشرعية إلى موضعه الصحيح بعد إذ اختفى من أقسام الربا عند بعض المفسرين والفقهاء ، ومن أخذ عنهم من المستشرقين في معاجمهم ،<sup>(١)</sup> إذ أقحموا ربا الدين على تقسيم الفقه الإسلامي لربوى البيوع اللذين حظرتهم أحاديث الفضل والنسيئة ، وجاوزوا المصطلح الشرعي فجعلوا لربا الدين اسم ربا النسيئة ، فصرفوا لفظ الربا إلى معنى الزيادة بدلاً من معنى الحرمة المقصود فيها جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانتفتت المقابلة في التقسيم ، إذ خلطوا ربا الدين بربا الفضل ، وقد بينا اختلافهما كما أخطأوا الفرق بين ربا النسيئة الذي يحرم التأجيل في عقود محدودة وربا الدين الذي لا يعرض بتحريم لتأجيل الديون ، وإنما يقتصر التحريم فيه على أخذ عوض عن الأجل زيادة على رأس مال الدين .

هـ — والذي يبين من أحكام ربا النسيئة أن الإسلام إذ أباح ربح التجارة الآجلة ، قد حرص على ألا تتجاوز ما تقتضيه مصالح الأفراد والأمة جميعاً منها ، فحظر جميع البيوع التي يتأجل فيها البدلان معاً ، إذ لا تظهر مصلحة قائمة لأحد من المتبايعين فيها ، وهي ليست من صنيع التجار العاملين بالأسواق عادة ، ولا تحقق الخدمات التي تبتغى من النشاط التجاري ، بل هي كثيراً ما تضر بانتظامه . وذلك في حظر بيع الدين بالدين ، وفي ربا النسيئة بمعناه الدقيق يحظر الصرف أو المقايضة إذا كان أحد البدلين غائباً أو مؤجلاً تسليمه ، فمنع من ليس بيده ذهب ولا فضة ، أن يصيب من طريق الصرف ، نقداً حاضراً ، وإذا كان النقدان هما رؤوس أموال التجارة ، فإن ربا النسيئة لا يذري حلبتها إلا المتمول من التجار ، أو ذا الثقة ، الذي يتيسر له أن يجد من يمدّه بالمال ، مضاربة تبتغي المشاركة فيما يفيء من التجارة ، وإما قرضاً حسناً يضمن المقرض رده ، كما أن في حظر بيع المصوغات من الذهب والفضة نسيئة ، ما يحد من اكتناز الأفراد للمعدنين الثمينين ، وإبعادهما عن مجالات الاستثمار التي تتحقق من خلالها التنمية الاقتصادية للأمة .<sup>(٢)</sup> وكذلك في مقايضة مواد الطعام ونحوها بعضها ببعض ، حيث يحظر ربا النسيئة تأجيل بدل منها ، يقتضي المتبايعين أن يحريا التصرف من طريق بيع النسيئة أو ما يشرع من السلم ، فينأى بتلك المعاملات عن المقايضة ببدائيتها التي تتعقد مع الأجل ، ويحد من بقاء تلك المواد دُولَةً بين منتجها ، ليطلقها في مجالات التداول على اتساعها بالبيوع الآجلة بالنقود التي يتحقق لها الانضباط ويتحدد فيها مقابل التأجيل ، حتى إذا طرأ ما يقتضى التعجيل تيسر لمن يخطط من المقابل حساب ما يخصم منه . ويكون من حكمة ربا النسيئة ، دعم التنمية الاقتصادية وحفظ مقومات التجارة وتقويم سبل الائتمان فيها ، بإغلاق أبواب المعاملات الآجلة التي من شأنها الإخلال بتحقيق

(١) معجم هبوز ، المرجع السابق ص ٥٤٤ In Arabic English Laxicon By E. W. Lane, 1968 Part 3. P. 1023

(٢) التنمية الاقتصادية ، للدكتور محمد زكي شافعي ، ص ٥١ .

ما تتطلبه الجماعة من استقرار النشاط التجاري وازدهاره . ويتمحضر تحريم النسيئة حقاً لله تعالى ، يلتزم السلطان إنفاذه ولا يعتد بشيء من إرادة الأفراد في شأنه ، وما ينبغي أن تقر تلك الإرادة على ابتغاء ما يتهدد مصالح الأمة ، أو يحيف عليها . وتختلف الحكمة من هذا الربا عن الحكمة في تحريم ربا الدين ، الذي يتميز بوقوعه في مجال الائتمان المشروع ويتعلق بتقويمه في القروض والتأجيل للإعسار ، متكاملًا مع تنظيم النسيئة المباحة في البيوع .



## خصائص ربا الدين في الائتمان

مما قدمنا أن الربا الذي يعرفه اليهود لا يشبه من أنواع الربا في الإسلام إلا ربا الدين . ولكن هذا التشابه من بعض الوجوه دون بعضها الآخر ، ولا يبلغ الشبه بين الربوين حد التماثل ، بل تدر أوجه الاختلاف حقيقة الربا اليهودي جد متميزة عن ربا الدين كما اكتملت أحكامه في شريعة الإسلام ، التي نعرض على هديها خصائص هذا الربا ، كالذي قدمنا في بحث ربا اليهود ، لتظهر الفروق واضحة بين الشريعتين ، وينجلي الوضع الصحيح لمشكلة الربا في البلاد الإسلامية وأوجه علاجها الميسورة التي تأتي على ما يتعلل به للتعامل بالربا في إطار أحكام اليهود المخالفة عن أحكام الإسلام .



## وخصائص هذا الربا هي :

- (١) الربا في الدين وحده ولا ينطبق على البيع .
- (٢) الربا مقابل الأجل .
- (٣) الربا محظور على الدائن والمدين معا .
- (٤) للربا حكمته المتميزة عن ظلم المدين .
- (٥) المساواة بين المسلم وغير المسلم في الربا .

## الخاصية الأولى

## الربا في الدين وحده ولا ينطبق على البيع



الله تعالى البيع بزيادة في الثمن إذ يؤجل ، أو ينقص فيه إذ يعجل ويؤجل المبيع ، وذلك عوضاً عن الأجل في بيع النسئة . والسلم وعقد الاستصناع ، وحرمة الربا في القرض ، إذ يؤجل تبرعاً واختياراً ، وفي تأجيل سائر الديون التي يثبت إعسار المدين بها حين وجب عليه أداؤها فينظره القاضي إلى أن يوسر ،<sup>(١)</sup> توثيقاً لعرى التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء من الناس .

وكما عنى الإسلام بتنظيم التجارة الحاضرة فيما رأينا من أنواع الربا في البيوع ، كانت عنايته أكبر بالائتمان في التجارة الآجلة وسائر الديون غير التجارية . وجمهور المفسرين على أن الدين المؤجل الذي فصلت آيات البقرة أحكام توثيقه ، يشمل السلم وبيع النسئة والقرض جميعاً . وردوا قول من ذهب إلى أن القرض لا يدخل في ذلك الدين ، لأن القرض لا يجوز فيه الأجل الذي يؤجل إليه الدين ، وكانت حجتهم أن القرض يصح تأجيله باتفاق الفقهاء ، وإنما اختلفوا في لزوم هذا التأجيل ، فقال الإمام مالك بلزوم الأجل المتفق عليه في القرض ، ورأى سائر الأئمة أن المقرض متبرع لا يجوز أن يجبر على الامتناع عن المطالبة بالقرض قبل الأجل .<sup>(٢)</sup> وقد كانت مصادر ربا الجاهلية ، إما قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة بدلاً من الأجل ، وإما بيعاً بالنسئة حلّ ميعاد أداء ثمنه وليس عند المشتري ما يفي به ، فيزيد مقداره ليؤخر البائع المطالبة به ، أو سلماً لا يجد المسلم إليه الشيء الذي باعه عند حلول أجله ، فيؤخره المسلم إلى أجل جديد بزيادة على الشيء المبيع . وقد حظرت الزيادة على الدين في كل تلك الصور من الائتمان غير التجاري ، وفرق الإسلام بين هذا الائتمان القائم على الإفراق والائتمان التجاري في البيوع ، الذي أبيضت المعاوضة على الأجل فيه ، التزاماً لحال المال الذي يخرج التاجر إلى الائتمان من بين ما يدير به تجارته الحاضرة ويقف ما كان يفي به من كسب دوري ، إبان تأجيله . وكذلك حال الذي أؤتمن من التجار فيما دفع إليه وما يفيد من كسب يقدر أن يؤدي الزيادة في الثمن المؤجل منه . ويجانب هذا الائتمان في السلع التي تقوم التجارة على تداولها ، ويتحدد بكل بيع يرد عليها مخاطر عقده مستقلاً عما سبقه وعما يلحقه من البيوع ، أقر الإسلام الائتمان الرأسمالي بعقد المضاربة أو القراض ، فيأخذ التجار المضاربون رؤوس الأموال من أصحابها يديرون بها التجارة ، وتقسم أرباحها بين التاجر عن عمله ، والممول عن رأس ماله ، فإن لم تصب التجارة ربحاً ، أو منيت بخسر ، ضاع جهد التاجر ، وفات رأس المال الربح أو نقص ما خسره ، تبعاً لحقيقة ما أسفر

(١) ويحظر على المورس تأخير الوفاء بما عليه ، وفي السنة المطهرة أن مطال الغنى ظلم ، يجعل لدائنه أن يطلب حبه ، حتى يؤدي الدين المستحق عليه . وذلك وجه آخر يظهر عناية الإسلام بالائتمان وحمايته .

(٢) زكي الدين بدوي ، ص ٣٧ هـ ، ومعجم الفقه الحنلي ، ج ٢ ص ٧٧١ رقم ١٤ .

عنه النشاط المعقود عليه ، وكما يتضامن رب المال والعامل في تحمل خطر الخسارة ، يفيد رأس المال من كل زيادة تتحقق في ربح المضاربة خلال الأجل الذي تنتهي عنده . وبذلك جعل للأجل في التجارة عوضه الذي يتحدد ابتداء في البيوع ، أو الذي يتحقق ويتحدد انتهاء في المضاربة .

ويتميز القرض من البيع ، خلافا لما يذهب إليه بعض الفقهاء والمستشرقين الذين يجعلون القرض في أصله من المعاوضات ويدخلون رباؤه في ربا الفضل بالبيوع خطأ ،<sup>(١)</sup> ذلك أن القرض في شريعة الإسلام من التبرعات يتصدق فيه المقرض بمنفعة المال على سبيل العارية ، وإذا كان المقرض لا يسترد ماله ذاته بل يسترد مثله ، فلأن هذا المال مما يهلك بالانتفاع به ، انفاقا كالنقود أو استهلاكا كالطعام ، وليس أخذ هذا المثل المؤجل هو مقصود المقرض من العقد ، ليكون كالبائع الذي يقصد أن يأخذ من المبتاع عوضا غير الذي يبيعه منه ، ولو كان القرض من البيع لوقع في نطاق ربا النسئة الذي يحظر مقايضة العين بمثلها مؤجلا ، ولذلك جعل الفقهاء رد بدل العين في القرض بمثابة رد العين ذاتها خلاف سائر الديون .

ولكن ، مع اتفاق الفقهاء على حل المعاوضة عن الأجل في البيوع ، وحرمتها في القروض وسائر الديون ، اختلفوا في الديون المؤجلة حين يعجل أداؤها ، فنع فريق من الأئمة ، منهم أبو حنيفة ومالك ، أن ينقص شيء من الدين ، إذ رأوا في مقابلة هذا النقص بما بقي من أجل الدين ما يشبه الربا الذي يجعل الزيادة فوق الدين مقابلة لأجله ، وأخذ فريق بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أمر بجلاء يهود بني النضير ، وسألوه عن ديون لهم مؤجلة ، فقال لهم النبي عليه الصلاة والسلام : « حُطُّوا وَتَعَجَّلُوا » فأجازوا أن ينقص من الدين المؤجل ، إذا عجل وفاؤه ، ما يقابل الذي بقي من أجله وانتهى متأخرو الحنفية إلى الفتوى بذلك في المراجعة<sup>(٢)</sup> وقد بنى الاختلاف على أساس إحدى خصائص الربا التالية ، وهي كونه مقابلا لزمان بقاء الدين في الذمة ، ولكن لو نظر الأمر من وجه مشروعية المعاوضة عن الأجل ، فإن الديون التي تحل الزيادة فيها لتأجيلها ، كثن النسيئة ، لا يكون في الخط منها عند تعجيلها شيء من الربا ، إذ يفترض اشتغال الثمن على عوض بمقدار الأجل كاملا ، فإذا أدى الثمن ، ولم ينقص إلا نصف الأجل ، كان ما يقابل نصفه الآخر ولا سبب يستحق عنه . ولا يكون ربا فيما نقص من ديون بني النضير ، إن كانت من المراجعة أو السلم ، وقد كانوا يستحلون الزيادة فيها على الأميين وإن حرموا أخذها من اليهود ، وقد أخرجها الإسلام من ربا الديون . أما إن كان الدين المؤجل من قرض ، فلا يبدو وجه إنقاصه ، إذا عجل أداؤه ، حتى عند من يرى لزوم الأجل فيه ، لأن المقرض لا يرد شيئا فوق ما أخذ من المقرض في كل حين ، وكما يحظر العوض من المدين عن منفعة الدين المؤجل ، لا يحق له أن يقتضى المقرض عوضا عما بقي من الأجل الذي ارتضاه هذا الدائن تبرعا بالقرض للأجل كله . ويستوى القرض في ذلك كل دين تأجل أداؤه بأمر القضاء للإعسار ، وتبقى الديون المؤجلة بحكم الشرع ، كديات القتل خطأ ، يتنازعها الرأيان في جواز الخط عند تعجيلها أخذا بعموم الحديث الشريف ، أو منع نقصها لما فيه من شبه الربا .

Milliot Introduction, a L'etude du Droit Musulman 1953, P. P. 649-651

(١)

ومعجم هيوز ، ص ٣٣ وراجع النبعة ٣ فيما سبق .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١١٨ وحاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٥٢٥ - ٥٢٦ .



الخاصية الثانية

## الربا مقابل الأجل

الربا عوضاً عن تأجيل المطالبة بالقرض أو الدين ، ويؤخذ في تحديده بمقدار الأجل ، فيتضاعف الربا بتضاعف الآجال المتتالية .



ويتميز الربا من الزيادة في البيوع الآجلة ، فهي وإن حددت على أساس مقدار الأجل ، فثم أسس أخرى تدخل في تقدير المتبايعين ، منها معدل الربح في السلعة ، وما يتوقع من رواجها خلال الأجل ، وهي اعتبارات تجارية لا يتمثلها المتعاملون بالربا ، وتحدد هذه الزيادة جملة واحدة لتندمج في الثمن ، بحيث لا تتميز من أصله ، ولا يكون في العقد إلا الثمن لا يبدو من عناصر تقديره مقابل التأجيل ، وفي ذلك تورع من صورة الربا . ولا يحسب هذا المقابل في البيوع إلا مرة واحدة عند إبرامها ، ولا تتضاعف الزيادة في النسبة ولا في السلم ، إن أعسر المدين ، ويؤجل الثمن أو المبيع إلى مسيرته ، في إرفاق يشبه القرض . وهذا فرق هام بين زيادة البيوع المؤجلة في الإسلام والربا الذي يتضاعف أضعافاً لا حد لها ، يقيم حاجزاً ظاهراً بين البيع والربا .

وقد لا يشترط الربا في عقد القرض ، ولكن المستقرض يعد بالزيادة فوق رأس المال أو يؤديها من جانبه ، بقصد حمل الدائن على تأخير مطالبته ، ثم هو يضاعفها كلما انتهى الأمد الذي قدمها عنه ، فتكون تلك الزيادة من ربا الدين . ولكن لا يعتبر من الربا ما يؤديه المدين مختاراً عند قضاء الدين من زيادة عليه ، بعد إذ انتفت كل مظنة من جانبه في ابتغاء التأجيل ، وكذلك يخرج من الربا كل ما اعتاده المدين من إهداء أو صلة للمقرض من قبل أخذ القرض ، وإن قدمها خلال تأجيله لا تنقطع صلتها به .

وإذا وثق القرض برهن ، فلا يجوز أن يشترط للمرتن الانتفاع بالرهن ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ ، وَلصَاحِبِهِ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» وإن انتفع الدائن بشيء من الرهن ، صار قرضاً جر منفعة وكان ، فيما روى من السنة ، من الربا . ويختلف القرض في ذلك عن البيع ، فيجوز للبائع المرتن أن يشترط لنفسه الانتفاع بالرهن ، ويعتبر ثمن السلعة الحقيقي هو ما سمي من الثمن بالعقد مضافاً إليه منافع المال المرهون مدة معلومة <sup>(١)</sup> .

والأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال لا تسعر على الناس في مبادلاتهم وأن الغبن لا يؤثر في صحة المعاولات ، إذا عقدها كاملو الأهلية لأنفسهم بإرادة سلمت من التفرير ، وإنما يعتد بالغبن إذا وقع في بيع أو

(١) وقال بذلك ابن خوزيمنداد عند المالكية . انظر القرطبي ج ٣ ص ٤١٣

إيجار أموال من في ولاية غيرهم أو بيت المال أو الوقف ، أو إذا تم العقد في حال يكون المتعاقد في غير بيئة من حقيقة الأسعار بالأسواق كما في حال تلقى الركبان ، ويشترط أن يكون الغبن فاحشاً ، غير يسير مما يتغابن المتعاملون بمثله ، ويجعل هذا الغبن حقاً لمن أصابه ، في طلب تكملة الثمن إلى الحد الذي يقتنيه ، ولا يذر مثل ذلك الغبن العقد باطلاً أو محظوراً ، إذا لم تطلب إزالته <sup>(١)</sup> . فبيع النسيئة يؤثر الغبن فيه ، كما لا يؤثر في السلم ، ولا يكون ثم أصل شرعي عام يقيد تقدير مقابل الأجل في البيوع أو يحظر المغالاة فيه . ونجد في ذلك الأصل ، الذي يذرتقدير الأموال والمنافع إلى ما يرتضيه ذووها ، ولا يحظر التغابن فيها ، ما قد بين منه أن النهي في القرآن الكريم عن أكل الربا أضعافاً مضاعفة ، لا وجه لصرفه إلى الربا الفاحش ، ليقصر التحريم في النص على الربا المركب ، الذي تؤخذ فيه فائدة على ما تجمد من الفوائد <sup>(٢)</sup> . وما كان العرب حين جاءهم الإسلام يعرفون التفرقة في الحكم بين يسير الربا وفاحشه ، ولا بين بسيط الربح ومركبه ، كما لم يعلق الإسلام مشروعية البيع على اعتدال الثمن ، ولم يحظره لبخس بالثمن أو غلوفيه . وإنما الأقرب أن ينصرف النهي إلى طلب الكف عن الاستمرار في الاستثمار الربوي ، فإن الربا لا يتضاعف إلا بتضاعف الأجل ، ولا يبلغ الربا الأضعاف المضاعفة إلا بمكث المال في حماة الاستغلال المحظور ، فكان الخطاب في سورة آل عمران ، لينتهي كل مكلف عن الإخلاد إلى المداينات الربوية ، ثم بينت آيات سورة البقرة ، بعد النص على تحريم الربا ، ما يتبع لتصفية الديون الربوية القائمة عند التزليل ، بأداء رءوس أموالها وحدها بغير أية زيادة فوقها ، فكانت حرمة الربا مطلقة تحظر يسيره كما تحظر فاحشه .



### الخاصية الثالثة

## الربا محظور على الدائن والمدين معاً

محظور على الدائن أخذه وعلى المدين إيتاؤه ، كما يحظر توثيقه فياً ثم شاهداً عقده وكتبه جميعاً .  
بنص الحديث الشريف .



وقد بينت السنة أن الربا أفحش إثماً من الزني ، ويبدو الربا في فقه الإسلام ، كالزني ، عملاً مشتركاً ، يعصى به اللذان يعقدانه عن التكليف في إقراض المال محتاجه قرضاً حسناً أو استثماره بما شرع الله تعالى من التجارة بالبيع أو المضاربة .

وقد رأينا السنة في ربا الفضل ، تقضى بأن إثم مخالفتها يقع على طرفي البيع معاً ، ولا يقتصر على من أخذ الزيادة في المقدار ، بل إن من أعطاهها قد أربى مثله . وكذلك في ربا الدين ، يأثم الدائن ، ولو قل مقداره عما

(١) بداية المجتهد ، لابن رشد ج ٢ ص ١٤٦ ، ومعجم الفقه الحنلي ، وزارة لأوقاف بالكويت ، ج ١ ص ٣٢٣ رقم ٣٩ الخيار للغبن .

(٢) مصادر الحق ، للدكتور المشهور ج ٣ ص ٣٦٨ و ٣٦٩ .

يربحه رأس المال بالاستغلال المشروع في يد الدائن ، ويأثم المدين ، ولو زاد ما يؤديه من الربا على ما يكسب من استثمار القرض .

وإذا كان القرآن يأمر الكاتب ألا يأبى أن يكتب الديون المؤجلة ، كما أمر الشهداء ألا يأبوا الشهادة حين يدعون إليها ، فإن الكاتب والشهود لا يتحلل أحدهم من هذا الأمر فحسب ، إذا وجد الدين مقترنا بالربا ، بل يحرم على كل واحد منهم بمجرد علمه بالربا ، أن يكتب العقد أو يشهد عليه . وإذا يقوم الرهن مقام الكتابة في توثيق الدين ، فإن من يرهن ماله ضمانا لدين ربا استدانه غيره ، وكذلك من يكفل هذا الدين ، يكون كلاهما ، قد شارك في الإثم وأعان عليه ، ويناله نصيبه من جزاء الربا ، اثاما وعقوبة كالكاتب والشهيد .

وجزاء الربا في الحياة الآخرة ، هو بنص الكتاب ، النار التي أعدت للكافرين . وإذا لم يرد نص شرعي على عقوبة مقدرة للربا ، خلافا للزني الذي فرض فيه الحد ، وللقتل الذي كتب فيه القصاص ، فإن جريمة الربا تجزي بعقوبة التعزير ، حيث يفوض القاضي في اختيار نوع العقوبة ومقدارها المناسبين لكل جان ردعا ونكالا .

وقد صرح القرآن بحرب من امتنع من المتعاملين بالربا عن أكله ، وأذنهم بالقتال حتى يذروه ، ولا يجوز للحاكم أن يقر أحدا على أكل الربا ولا إيثائه ، ولو كان ذميا من اليهود الذين يدينون بجواز أخذ الربا ممن سواهم أو من النصاري المصلحين الذين يقرون الربا في غير ديون الفقراء <sup>(١)</sup> . وقد نص فيما صالح عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصاري نجران من الجزية ، عَلَى أَلَّا يَأْكُلُوا الرِّبَا ، كما روى أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كَتَبَ إِلَى مَجُوسِ هَجَرَ : «إِنَّمَا أَنْ تَذَرُوا الرِّبَا أَوْ تَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» . ولا يخل بالتزام الحاكم هذا المنع ، ما له من حق العفو عن بعض من اقترف شيئا من المعاملات الربوية ، وفقا لما يقدره من ظروف التعزير لحق الله تعالى ، الذي عهدت الأمة إليه النظر في إقامته ، بما يكف شرور الربا وأضراره بمصالحها المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحرمه الربا تجعل ما يشترط منه غير مستحق شرعا ، فلا يجوز للدائن أن يطالب بالربا ولا أن يأخذ ما يقدمه المدين منه ، وإن أصاب شيئا وجب عليه رده في كل حال ، ولو كان يتيما أو قاصرا ، بلا خلاف عند علماء المسلمين . كما لا يجوز للمدين أن يلتزم الربا ، ويحرم عليه أدائه . وإن أداه وجب استرداده أو خصمه من رأس المال ، إن كان الدين لما يتم وفاؤه . ولا يقتصر وجوب الرد على الفتوى ديانة ، بل يحكم به القضاء وينفذ الحكم في مال الدائن ، وإن مات الدائن ، استوفى ما أخذه من الربا من تركته مع سائر ديونه ، قبل أن يصيب الورثة شيئا منها <sup>(٢)</sup> .

(١) معجم كارنبرج ، المرجع السابق ص ٥٤٧

(٢) الفتاوى المهدية ، ج ٥ ص ٣١٧ و ٣١٨

## الخصيصة الرابعة

## لربا حكمته المتميزة على ظلم المدين



حكمة تحريم الربا في درء الظلم عن المدين من الفقراء ، ولا نجد في نصوص القرآن والسنة ما يشير إلى أن الربا إنما يؤخذ من المقرض الفقير استغلالاً لحاجته ، وإذا كانت آيات الربا قد جاءت بعد آيات الصدقات ، فقد تلتها مباشرة آيات الدين المؤجل الذي يقع في التجارة نسيئة وسلاماً كما يقع في القرض ، وقد نصت آيات الربا ذاتها في رد رءوس الأموال على مدين معسر فرضت نظرتة إلى ميسرة ، فافترضت مديناً آخر موسراً يجب عليه أداء رأس المال ناجزاً ، وفي قوله تعالى لأكلة الربا : « وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » يحتمل أن يكون المعنى لا تظلمون أنفسكم بمعصية أكل الربا ، ولا تظلمون بنقص من رءوس أموالكم . وقد جرى أسلوب الذكر الحكيم في آيات كثيرة على اعتبار عصيان التكليف ظلماً لنفس من عصى ، ومن ذلك قوله جل ثناؤه : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ، فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » (سورة البقرة ، الآية ٥٤) وقوله عز شأنه : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » (سورة الطلاق ، الآية ١) ، ولا يتعين ما ذهب إليه المفسرون والفقهاء الذين قالوا إن المرابين يظلمون المدين بأخذ الربا منه ، وجعلوا الحكمة في تحريم الربا هي ما فيه من ظلم المدين <sup>(١)</sup> . إذ لا يتفق ذلك وحقيقة الربا في الإسلام ، باعتبار مدايته معصية مشتركة بين طرفيها من دائن ومدين لا يرجع حظرها إلى منع استغلال المدين ، لأن لتعرض منفعة التي يصيبها المدين ، وإنما فرض الشرع التصديق بها عليه لحاجته . وإذا كان المستقرض محتاجاً لا يتبغي استثماراً ، وإنما يأخذ القرض لنفقته ، فإن عليه أن يلجأ إلى الطرق المشروعة لسد خلته ، بالرجوع على من تلزمه نفقته من الأقربين أو من بيت المال أو يتحرى صالح الأغنياء ، ليصيب قرضاً حسناً ، فإن أعوزه كل أولئك وسعه باب التجارة الآجلة ، يشتري حاجته بالنسيئة أو يبيع ما ينتظر رزقه سلماً ، وقد صح في حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى شَعِيرًا لِبَطْنِ أَهْلِهِ بِالنَّسِيئَةِ مِنْ يَهُودِيٍّ . ارْتَهَنَهُ دِرْعَهُ ضَمَانًا لِلثَّمَنِ . وظهر من محل البيع ، وهو أبسط غذاء رئيسي ، عظم الحاجة إلى شرائه وقصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستدانة حتى لضرورات المعيشة . وفي ذلك ما يغني ذا الحاجة عن الاستدانة بالربا التي حظر الله تعالى ، فإن جاوز إليها كان ظلماً لنفسه ، مثله كمثل من آدان منه ، وليس مظلوماً يتقاضاه الدائن الربا بغير نفع يعود عليه من القرض فإن الشريعة لا تجاوز الواقع من الأمر ، ولا تهدر منافع النقود حين تقترض ولا تعتبر المال في يد المقرض عقياً . فالقرض في الإسلام من عقود الإرفاق ، بما يذر للمقرض من منفعة القرض تبرعاً ويظل المال طيلة قرضه تستحق عليه الزكاة ، واستحقاقها بفرض نمائه . ويتضح الأمر إن

كان المدين غير فقير ، وإنما يبتغي فضلا من استثمار القرض ، فيما يحسن من التجارة أو نحوها من النشاط الاقتصادي ، إذ لا يبدو في خشية استغلال الدائن له ، ما يصلح حكمة لتحريم الربا ، فكما تحتمل الخسارة في الاستثمار ، حتى لا يجد المدين ما يؤدي منه الربا ، يحتمل أن يكسب أضعاف الربا ، حتى يتحيف ما كان يستحقه رب المال لو كان ما بينها عقد مضاربة بدلا من المداينة الربوية ، والإسلام لا يجعل احتمال الخسارة ، بل ولا تحقق الغبن أو الاستغلال ، موجبا لتحريم المعاوضات ، إذ جعل للأفراد سلطانا في تحديد الأثمان ينفذ مع الغبن إن كان يسيرا ، ولا يذر الغبن الفاحش إلا خيارا للمغبون لا يحظر معه بقاء الغبن . كما لا يتفق وحظر يمين التصرف الربوي القول بأن الدائن ، إذ يأكل الربا إثمه أعظم من إثم مؤكله ، باعتبار تحريم أكل الربا لذاته ، أما المقرض فيرتكب محرما لغيره ، وإذ لا يباح المحرم لذاته إلا للضرورة ولا توجد ضرورة مطلقا تبيح أكل الربا ، أما المحرم لغيره فيباح للحاجة ، فمن كان في حاجة ماسة للاقتراض بالفائدة ، لأنه لا يجد من يقرضه إلا بالفائدة ، قيل إن الله تعالى يرفع عنه الإثم ، ويؤوب بالإثمين من لم يقرضه إلا بفائدة <sup>(١)</sup> . وكأن هذا القول يعتبر أصل الحظر في الربا متعلقا بأكله من المقرضين ، وينحوب ذلك قريبا مما عند اليهود ، ولكن ربا الدين في الإسلام يشبه الزني ، فيستوي في حظره عمل كل من طرفيه ، إذ لا تبرم عقده إلا بالتقاء هذين العاملين ، ابتاء المدين يقابله أخذ الدائن ، ولا ترخص لدائن أو مدين في أخذ الربا أو إتيائه إلا في حال الضرورة <sup>(٢)</sup> ، فلا يباح لمكلف أن يقرض بالربا لمجرد الحاجة الماسة التي لا تبلغ حد الضرورة ، وتتصور الضرورة في أكل الربا إن أطبقت أمة على أكله وأوصدت على المكلف وجوه الاستثمار المباحة لرأس ماله .

وتكون ثم حكم شتى لحظر الربا ، لا تقتصر على من يأكله ، بل تتعلق أيضا بمن يعطيه ، وبمن يعين عليه ، وبالأمة جميعا من ورائهم ، في مجالات النشاط الاقتصادي والسلام الاجتماعي والسياسة المالية للدولة .

فكما يقصد محريم الربا إلى كف أشعة الأغنياء عن أن يرهقوا الفقراء والمعسرين الذين تضطربهم حالهم إلى تأجيل قروضهم أو ديونهم ، بعدم التصديق عليهم بفيئها ويشعرهم بكل تفریط في رعاية أحكام الزكاة ، التي تكفل للفقير والمسكين ما يغنيه عن الاستقراض وتبيح للمعسر الغارم أن يأخذ ما يفي بدينه ولا يضطر إلى طلب تأجيله ، كذلك يتوجه التحريم إلى مترفي الأغنياء ، ليتجافوا عن الدعة ، وينأوا عن الفراغ ، وإلى المدخرين كافة ، وإن قل ما يدخرون ، ليقدم كل منهم على تدبير استثمار ماله والنظر فيما يصلحه وفيما ينبغي اتقاؤه ، لتجنب الخسارة فيه وزيادة الربح منه ، وتنطلق تيارات النشاط وحوافز الكسب التي فطر الناس عليها في جنبات الأمة كلها ، ويستوي للفرد من كل ذلك ، رشد مالي يظهره على طرائق الاستثمار ويكسبه خبرة تيسر له اختيار أحسن السبل للتنمية ، وتمنعه من أن يتحيفه مقرض بربا ، يقل كثيرا عما يفي به المال من واقع الاستثمار ، أو يذهب بالمال ليستثمر في بلد أجنبي ، تقتضى مصلحة رب المال وأتمته من ورائه ، أن يستثمر المال في غير هذا البلد ، وفقا لما تجري عليه تجارة المصارف الربوية ، التي يقوم أصل كسبها على انتجاع مواطن الزيادة في الربا الذي تأخذه على ما تؤتيه مقرضها من المودعين . ويستشعر الغني كذلك مقتضيات التكافل مع من يعوزهم المال ويقدر آثار معاونتهم حق قدرها ، في ترضيتهم وتوقي عواقب سخطهم ، وهم الأكثرون ، والحفاظ على تدفق نشاطهم

(١) الأستاذ الشيخ أبو زهرة ، في مقدمة زكي الدين بدوي ، ص ١٣٣ ج ٢ وتجد في الرد خلطا بين ربا الفضل و ربا القرض .

(٢) أنظر قرارات المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية ، طبع الأزهر الشريف ، ١٣٨٥ / ١٩٦٥

الاقتصادي، الذي تضار الأمة ، من وهنه أو توقفه ، أشد الضرر حيث لا يغني عنه جهد القلة من الأغنياء ، أن صار النشاط دولةً بينهم . وبهذا الرشد لا تقتصر قدرة الأفراد على تدبير أموالهم الخاصة ، بل تقوى على المشاركة في تدبير الأموال العامة ومراقبة إنفاقها في حاجات الأمة ، حتى كفاية مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

والدولة التي تعتمد إلى الاقتراض من أفرادها بالربا ، وإن أخفته تحت أسماء أخرى ، لا تصيب وعاياها في أنفسهم بانحراف المرابين فحسب ، بل هي بما تغريهم به من منافع خاصة في زيادة ربا أموالهم ، تلفتهم عن الاهتمام برشد إنفاقها العام ويجدوى مشروعاتها الاقتصادية ويوهن الربا من هيمنة الرقابة الشعبية على مالية الأمة .

ونجد أمتنا في جهادها الكبير للمشركين ، من قبل أن تفتح لها الفتوح وترث الممالك ، كانت في ضائقة مالية شديدة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً كثيرة لا يجد ما يحمل عليه بعض المجاهدين في سبيل الله ، فكان يردهم ولا يلجأ إلى الاقتراض بالربا ، وكان ميسوراً في سوق المال يومئذ ، وخاصة لدى اليهود . ففرض الجهاد على خطره لا يسبق حرمة الربا ، ولا يبيح تجهيز الجيوش للدولة أن تأكل الربا ، لأن في منعه إحياء لأهلها في أنفسهم وأموالهم بما لا تقل خطورته عما يحققه الجهاد ، وليس الربا هو السبيل الوحيد لموارد الإنفاق على القتال ، وما استطاع اليهود أن يتسللوا برباهم إلا من بعد أن وهنت الدولة العباسية من بذخها ، على سعة أقطارها وكبر دخلها ، وزين الجهابذة اليهود لخلفائها الاستدانة منهم وارتهنوا مواردها <sup>(١)</sup> ، ولم تعصمها قروضهم الربوية من الإملاق والانهيار .

وفي جانب المدين ، يقصد تحريم الربا إلى أن يسلك بالححتاج الذي لا يجد منفقا عليه ، سبيل التجارة الآجلة التي يرزق منها العاملون في الأسواق ، فيكثر التجار وينمو النشاط الجاد ، الذي لا يذرف في مجاله إلا من يقوم على أعمال الإنتاج وتداول السلع ، ويضمن مخاطر عمله . وكذلك من يستدين ، ابتغاء رأس مال يتاجر فيه ، أو يحدث صناعة به ، إذ لا يأتي الربا ، ويضارب رب المال الذي رغب عن إقراضه ، يجد بالمضاربة من مخاطر النشاط الذي يقدم عليه وعواقب ما يحتمل من خسره ، فإن المضارب لا يحمل من الخسارة في رأس المال المستغل فوق ما يصيبه من ضياع عمله كله . ولا يكلفه هذا التأمين من الخسارة ، إلا مقابلاً يسيراً ، هو نزوله عن الحرص على الاستثمار بما يستحقه صاحب رأس المال فيما يحتمل من زيادة الأرباح المحققة على مقدار الربا المتفق عليه ، والمضارب ، بهذا التزول لا يكسب ود رب المال فحسب ، بل يستدر عونه ويحتذب حوافزه للاهتمام بالاستثمار والسعى إلى أقصى ما ينجحه ، ليزيد ما يعود على المال من ثمراته وتتجلى حقيقة هذه الحكمة فيما يحدثه الربا من إملاق المدين ، ولا يختص هذا الإملاق بالأفراد ، إذ يحفل التاريخ بما ترك الربا من خزائن خاوية للدول التي ادَّانَتْ به في مختلف العصور ، وأحدثها حال البلاد المتخلفة اقتصادياً التي ابتغت التنمية من اقتراض رهوس الأموال التي أعوزتها بالربا ، فلم تصب تقدماً تواكب به العصر ولم تستطع وفاء ما اقترضت ولا رباها ، وبقيت

ترزح تحت أثقال الديون الخارجية وتعاني من أعبائها المالية والسياسية تضخما واختلالا في ميزان مدفوعاتها وتدخل في مقدراتها من الدول الدائنة . وما كانت تلك العاقبة الخاسرة لتقع ، لو شارك أصحاب رءوس الأموال في القيام على جدية استثمارها ورعوا سلامة انفاقها .

وإملاق مدين الربا لا يقتصر أثره عليه ، بل ينعكس على الدائن ، فيتعذر عليه استرداد ماله واستيفاء ما اشترط من الربا ، ويثور النزاع بين الدائنين المرابين والمدينين ، كما لهذا الإملاق صداه في الأمة إذ يتصدع بهذا النزاع تماسكها الاجتماعي ، كما تضار في استقلالها إن كان الدائن دولة أجنبية تستطيع أن تبغي عليها بدينها ، وتخسر في كل حال ما ينقص من رأس المال القومي بقدر ما أضاعته المعاملات الربوية بين يدي المدينين المملقين من الأموال التي دفعت إليهم إسرافا ، فعجزوا عن استثمارها وبددوا من رءوسها ، وما كان الربا يصلح شأنهم ، مهما قل مقداره وانتقى قصد استغلال الدائن لهم وابتزازه ثمرات جهدهم ، وأدام حرص الدائن على اكتساب الربا يغريه بالإكثار من الإقراض بما لا طالة للمقترضين باستثماره ، ولا يثنى الدائن ، إزاء هذا الإغراء ، ما يعلمه من عجز المقترض .

ويزيد الإغراء ، إن كان القرض من دولة لها مآرب أخرى في السيطرة على الدولة المستقرضة من طريق التسلل المالي الموهن لقدراتها ، وكثيرا ما أدى ذلك إلى الاستعمار وما يسبقه من حروب مدمرة وما يتخلله من ثورات ونهب للثروات وما يعقبه من فقر وتخلف يرينان طويلا على الأمم بعد إذ أفلتت من نيره . وتبقى حكمة حظر إيتاء الربا ماثلة في مخالفة المدين عما كلف ، بما اقترض بالربا ، وما يبوء به من الخسارة يرجع في أصله إلى المدين نفسه بأكثر مما يرجع إلى استغلال الدائن له ، فإن المدين هو الذي فرط وحده في الاستثمار ، بعد إذ افراط في اقترض ما لا تستوعبه قدرته على التثمين ، أو ما يجاوز حاجته الملحة فبسط يده مسرفا ، وكان ضياع ماله في الحالين من مخالفته عن حظر إيتاء الربا الذي أغرقه بالدين وإن كان للدائن إثم ما اكتسب من إغرائه بالاستكثار من الدين .

ويكون في تحريم الربا ما يوجه الأموال التي تبغى الاستثمار إلى التجارة مباشرة ، ويبقى للإرفاق من أموال الصالحين من الأغنياء ما يضاف إلى ما للفقراء والمساكين والغارمين من مصارف الزكاة ، حتى يني بقروض المحتاجين ، ويتكامل للأمة نشاطها الاقتصادي مع تكافلها الاجتماعي في تخطيط منضبط دقيق يلزم الحاكم فيها والمحكوم . وكما أن في تحريم الزني دفعا إلى الزواج الذي تقوم الأسرة عليه ، وتحفظ بينها الأنساب وترعى الأولاد وتتصل الأجيال ، وكما أن في القصاص حياة الأنفس بكف المعتدين أفرادا كانوا أو حاكمين ، فتحمي حقوق الحياة والسلامة كما تحفظ الحريات العامة ، ويبرأ المجتمع من بلايا الفساد والإرهاب ، كذلك يأتي حظر الربا في الإسلام إحياء لموات الأموال بجشدها في خير أبواب الاستثمار لأصحابها ولن تمس حاجتهم إليها وللاُمة جميعا .

ونجد الرشد الذي يهدي إليه تحريم الربا يقابله التخبط من المس الذي وصفت به الآية الكريمة من سورة البقرة قيام الذين يأكلون الربا ، وذلك بأنهم لم يهتدوا إلى إدراك نفع البيع وإثم الربا والشعور بحقيقة الفرق بينها ، مما يذر لحكمة التحريم تعلقا برعاية الملكات العقلية التي يكتمل بنضوجها ذلك الرشد ، ويصيبها أخذ الربا أو إيتاؤه بالاختلال الذي يأتي على شخص المرابي مع ما أنقص من الأموال .

## الخاصية الخامسة

## لمساواة بين المسلم وغير المسلم في الربا



ربا الدين عام ليطبق على مداينات المسلمين وغير المسلمين . فيحرم على المسلم أن يأخذ الربا من مستقرض غير مسلم ، كما لا يجوز للمسلم إذا اقترض من غير المسلم أن يعطيه شيئا من الربا ، ويستوى أن يكون غير المسلم ذميا أو مستأثما أو حربيا بدار الحرب .

ويمنع الذمي من أكل الربا في دار الإسلام ، ولو كان المدين ذميا مثله ، أو كان ممن يدينون بجل الربا في بعض مدايناتهم ، كاليهود في الديون التي يعقدونها مع شواهم ، وكفريق النصاري المصلحين . وقد قدمنا ما ثبت في عهود رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الذميين من تحريم الربا عليهم .

وما يراه بعض المحدثين من الترخيص في أخذ المسلمين فوائده أموالهم التي يودعونها المصارف الأجنبية بالبلاد غير الإسلامية ، لا يستند إلى دليل من الكتاب ولا السنة . ولا يسوغه أن لا يأخذ المودع الربا لنفسه وأن يدفعه إلى بيت مال المسلمين خدمة لصالحهم العام ، ذلك أنهم يغفلون عن أثر الربا ، في تحبط آكله وما يوهنه من رشدهم بعزلهم عن مجالات تنمية ما يرزقون . وفي فقد دار الإسلام ثمرات الأموال الخارجة منها إلى البلاد الأجنبية ابتغاء هذا الاستغلال المحرم ، الذي لا يبلغ ما ينفع منه قدر تلك الثروات ، والا ما تهافتت تلك المصارف على اجتذاب المسلمين بشتى وسائل الإغراء إلى دفع أموالهم إليها . ولا حجة لهؤلاء القائلين فيما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من جواز الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ، ولا فيما عند الشيعة الإمامية من أن الربا لا يقع بين المسلم والحربي ، سواء في دار الحرب أو في دار الإسلام ، إذا أخذ المسلم الفضل ، وإنما يكون حراما إذا أعطى المسلم الفضل . فقد رد الشافعي بأن ما احتج به أبو حنيفة من الحديث عن مكحول رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لَا رِبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ» «أَوْ لَا رِبَا بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ» ، ليس هذا الحديث بثابت ، ولا حجة فيه ، فإنه لو صح لتأولناه على أنه لا يباح الربا في دار الحرب جمعا بين الأدلة وما أستند إليه بعض الحنفية من أن مال الحربي ليس بمعصوم ولا مضمون حقا لصاحبه . بل هو مباح بنفسه ، فإذا بذله باختياره عن تراض فقد صح أخذه ، والحربي ليس مخاطبا بفروع شريعة الإسلام ، رده الشافعية بأنه لا يلزم من كون أموال الحربيين تباح بالاغتنام أنها تستباح بالعقد الفاسد ، وإذا كان الحربي غير مخاطب بفروع الشريعة في تصرفه فالمسلم مخاطب بها فيه . وقيل حديثا إن رأي الحنفية إنما يكون واردا ، إذا كان المسلم هو الذي يأخذ الفضل ، كما اشترط الإمامية ، ولا يصح إذا أعطى المسلم الفضل . ونجد في كل ذلك خلطا بين زيادة القيمة التي يقع بها الغبن ويصيب بها المتعاقد خيرا مما أعطى ، وبين ربا الفضل ، وهو كما بينا زيادة مقدار فحسب ، لا تقتضى زيادة في قيمة أحد البدلين ، ليصح اشتراط أن يأخذها المسلم ، وقد يضاربها ، فقد يكون البدل الأكبر



مقداراً أقل قيمة لشدة رداءته ، من البذل الأصغر وزناً أو كيلاً لبائع جودته . وإذا يدور هذا الخلاف على ربا الفضل في البيوع ، فالحنفية يتحدثون عن جواز بيع الدرهم بدرهمين ، ولا نجد من قول لديهم في ربا الدين ، يبيح للمسلم أن يأكل هذا الربا من دين يقترضه حربى منه بدار الحرب ، وإذا لا يحل للمسلمين أن يتصدقوا على أهل دار الحرب ، وفي أخوانهم بأرجاء دار الإسلام محاييج ، وإذا كان القرض في النوع هو من قبيل الصدقات ، فإنه لا يجوز لمسلم أن يذره أمواله بمصارف البلاد غير الإسلامية ولا أن يوظف شيئاً من هذه الأموال في السندات ونحوها مما تقتضيه به حكومات تلك البلاد ديونها العامة . ولا تتم توبة من يفعل ذلك من المسلمين ، إلا باسترداد رءوس أموالهم من الخارج ، لتفيد أمتهم من تدميرها بين أهلها بالطرق الإسلامية المشروعة ، وينتهي اقتراض بعض البلاد الإسلامية من تلك المصارف الأجنبية التي تقاضاها من الربا ما يزيد مقداره كثيراً على ما تدفعه هذه المصارف من يسير الربا إلى أرباب الودائع المسلمين ، ويخلص ذلك الكسب الطائل للمرابي الأجنبي من مجرد الوساطة بين أخوين مسلمين خالفاً عن حكم الله تعالى في تحريم الربا أكلاً وإيتاءً ، فحاشت بكليهما شروره ، ولم تدر شيئاً من فضل حقيقي فيما يأكله المودع المسلم من ربا عن قرضه للحرى ، يسوغ الترخيص للمسلم في ذلك .

وحظر أكل ربا الدين على المسلم من غير المسلمين بالخارج ، لا يرجع فما نرى إلى أن الإسلام بني عن التعصب ، يقول تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (سورة المائدة، ٩) ولا إلى ما فرضه الإسلام من أداء الأمانات إلى أهلها ولو كانوا غير مسلمين ، ونعيه على اليهود ما استحصلوا من بخس الأميين حقوقهم<sup>(٦٤)</sup> . ولكننا نجد ، مما قدمنا من خصائص الربا وحكمه ، أن ربا الدين لا يتعلق بالعدل بين طرفي المدانة ولا بأداء الدين ذاته ، بل يبتغي الرشد المالي والاجتماعي والسياسي للفرد دائناً كان أو مديناً ويرقى بالأمة إلى خير تنظيم في تلك المجالات المتكاملة كلها ، ويكون التعامل بربا الدين في ذاته من قبيل إلقاء النفس إلى التهلكة والعدوان على رشدائها ومالها ، ويتعين على المسلم ألا يقرب الربا ، لا إيتاءً ولا أخذاً ، ولو من حربى في خارج بلاد الإسلام ليحفظ على المسلم رشده ويحفظ أمته ما تستحقه من تنمية بأمواله .



## من نتائج اختلاف الربوي الإسلامي واليهودي

وقد تبين الاختلاف بين أحكام الربا التي شرعها الإسلام اختلافاً كبيراً عن أحكام الربا عند اليهود ، الذين يرون الربا في كل دين مؤجل من قرض أو بيع تكون زيادة فيه بسبب التأجيل ، بينما جاء الإسلام بأحكام للربا كثيرة تنظم البيوع الحاضرة ، مما لا عهد لليهود به ، وفي ربا الديون الذي يعرفون أهله ، قصر التحريم على شطر مما عندهم ، هو ربا القرض وأحل شطراً مما يحرمون ، فأباح عوض التأجيل في البيوع ، وأحكم توثيق الائتمان سواء التجاري وغير التجاري ، وكفل للأفراد في أموال الأغنياء



من أهلهم وفي خزانة الدولة نفقاتهم التي تسد حاجات معيشتهم وعزز موارد الائتمان غير التجاري من الزكاة والصدقات ، بما ييسر نفاذ تحريم الربا فيه . فإن من شأن من يحيط علما بكل أولئك أن يشهد بنتائج شتى من أهمها :

أولاً أن ما تضمنته الشريعة الإسلامية من نسخ بعض ما يعلمه اليهود وتفصيل ما لم ينسخ وإكماله بوجه لا يسعه فقهمهم ، يدحض كل تشكيك في وحي الإسلام ويفند كل زعم بأخذه شيئا من اليهود ، ويقطع بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويظهر ما أتى به من الأحكام على ما اقتضت حكمة الله تعالى نسخه من فروع شريعة اليهود .

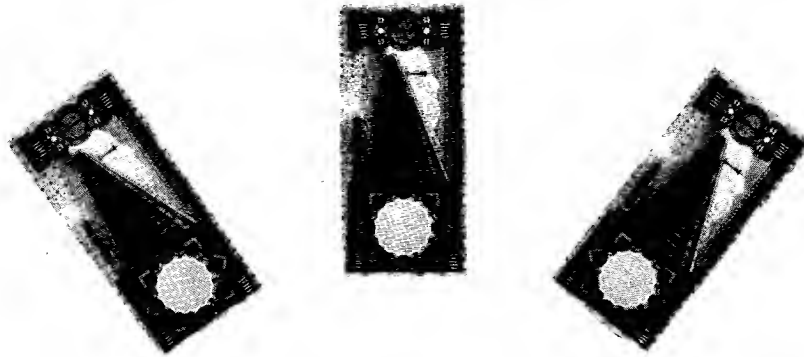
ثانياً وجوب دراسة الأحكام الإسلامية الاقتصادية في مصادرها الأولى بالقرآن والسنة دراسة مستقلة متعمقة تخصي فيها أحكام الإسلام على حقيقتها المتميزة ، ثم يأتي من بعد الإحاطة بها دور البحث المقارن بينها وبين سائر الشرائع ، فيفقه الدارسون الفروق بين أحكامها وما في غيرها ، ولا يقعون في خلط يحجره التجوز في إطلاق مصطلحات لا يعرفها فقه الشريعة ولا تصدق على مسمياتها ، ولا يبلغ بها الباحث الغاية من تفهم دقائق أحكامها .

ثالثاً المبادرة إلى إلغاء القوانين الوضعية التي تنظم ربا الدين في البلاد الإسلامية وتبيح غير الفاحش منه وتعاقب الدائن وحده على أخذ الربا الفاحش ويعقوبات (جد يسيرة) ، متأثرة في ذلك كله بأحكام اليهود التي بينا ما اعترأها من نسخ وما يشوبها إزاء التطور من قصور . ويجب أن تصدر التشريعات التي تأخذ بصحيح أحكام الإسلام ، فيبطل القانون المدني كل شرط ربوي في القروض وتأجيلات الديون ، وإن قل مقدار الفائدة أو العائد أو نحوها مما يتضمنه هذا الشرط ، وأيا كانت حال الدائن أو المدين القانونية ، يستوى الفرد ولو كان يتيماً والشخص الاعتباري ، مصرفاً كان أو شركة أو مؤسسة أو هيئة أو حكومة ، ويفرض التشريع الجنائي من العقوبات الرادعة عن الربا ما يجزي به الدائن والمدين وكل من شارك في جرميها أو أعان على ارتكابها ، وفقاً لما تقتضيه حال البلاد من تقنين لأنواع التعزير ومقدارها ، يتفق واعتبارات السياسة التشريعية الجزائية .

رابعاً بحث مُتَطَلَّبات قيام أسواق المال الإسلامية وتنظيم تداول الأسهم والخصص في شركات المضاربة ، وتفصيل أحكام بيع النسيئة والسلم ولا تستضع للعودة إلى الأخذ بنظم الائتمان الإسلامية واستكمال الإطار العام لتطبيقها في مجالات التجارة والإرفاق الاجتماعي ، ومتابعة هذا التطبيق ومواءمته مع مُعْطَيَات العلوم الاقتصادية الحديثة وتوفير مقومات السوق الحرة وموارد التمويل الاجتماعي حتى لا يكون ثم محتاج إلى الاقتراض بالربا ، ولا يكون غلو في أسعار البيوع الآجلة يتقل المحتاجين إليها .

وتنبغي الإفادة من التنظيمات السابقة التي أخذت بها دولة الخلافة العثمانية في شأن تلك البيوع وفرض حد أقصى للزيادة في المراجعة ، ولتلافي الثغرات التي تكشف في تطبيق نظام السلم .<sup>(١)</sup> وجود أسواق إسلامية للمال الآجل يستثمر فيها استثماراً رأسالياً من طريق المضاربة أو متداولاً بالبيوع الآجلة نسيتاً وسلاماً ، بغیر أن يتوسط بين المدخر أو المنتج أو التاجر ، وبين المنظم العامل أو المستهلك ، مُرابٍ لا يقوم بشيء من أعمال التجارة ولا يتعرض لمخاطرها . وتسلم سوق المال الإسلامية من أضرار المنافسة بين الاستغلال الربوي في السندات والقروض وما يسمى بالأوعية الادخارية وبين الاستثمار غير الربوي في الشركات والبيوع . وهي المنافسة التي تعاني منها أسواق المال في الاقتصاديات الربوية وتعيق تقدم مشروعات التنمية من طريق التمويل المباشر .

ولا يعرض لمن يحكم بما أنزل في الإسلام ما يتذرع به غير المسلمين من ضرورة الربا لقيام أسواق المال بدعوى أن تحريره يذر رأس المال الآجل ولا كسب له في تلك الأسواق يغريه بالبقاء فيها مما يؤدي إلى اختفائه وينضب معين التمويل للمشروعات الاقتصادية اذ يجد رأس المال في بلاد الإسلام أسواقاً متسعة تفتىء بالأرباح المشروعة عليه وذلك يُوجب على المسلمين ألاَّ يخذعوا بتلك الحجة الداحضة وأن يفرّوا إلى حكم الله تعالى ، وقد ظلوا قروناً طويلة مزهرة لا يقربون فيها الربا ، وبنهوا عن أكله وعما أخذت به طائفة منهم من إنشاء المصارف الربوية التي تضاهي مصارف اليهود ، وعندها يستشعر المسلمون رحمة الله التي اختصهم بها والله ولي التوفيق .



(١) حاشية ابن عابدين جزء ٤ ص ١١٤